

الثقة في المؤسسات التنظيمية الانضباطية، والمؤسسات التمثيلية

مقاربة أنثروبولوجية

د. سيد محمد علي فارس^١

ملخص:

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى استجلاء مستويات الثقة في المؤسسات التنظيمية الانضباطية، والمؤسسات التمثيلية من منظور تراتبي؛ والتعرف على المسببات والعوامل المؤثرة في الثقة في المؤسسات التنظيمية الانضباطية ومحدداتها؛ والتعرف على المسببات والعوامل المؤثرة في الثقة في المؤسسات التمثيلية ومحدداتها؛ وتبيان الفروق ومدى التفاوت في مستويات الثقة بين المؤسسات التنظيمية الانضباطية والمؤسسات التمثيلية، ومسببات ذلك. **المنهجية:** توصل البحث بمنهجية أنثروبولوجية كيفية تركز على الملاحظة بالمشاركة، والمقابلات المفتوحة، وتحليل المضمون. **النتائج:** خلصت نتائج البحث إلى ارتفاع مستويات الثقة في مؤسسات معينة من أبرزها المؤسسات الدينية (٧٨,٣%)، والقوات المسلحة (٧٨%). وجاءت نسب الثقة في المؤسسات التمثيلية منخفضة للغاية عند مقارنتها بنسب الثقة في المؤسسات التنظيمية الانضباطية (مجلس النواب ١٢,١%، الأحزاب السياسية ٥%). وخلص البحث إلى أن الأداء المدرك للمؤسسات يفضي إلى انحسار الثقة وتآكلها. ويطغى على تقييمات الباحثين للأداء المؤسسي التقييمات السلبية، وتصورات لوجود ثمة تنافر بين توقعات المواطنين، والأداء الفعلي للمؤسسات المختلفة.

المصطلحات الأساسية: المؤسسات التنظيمية الانضباطية، المؤسسات التمثيلية، مستويات الثقة، الثقة السياسية.

Abstract

Objective: This research aims to clarify the levels of trust in regulative and representative institutions from a hierarchical perspective; identifying causes and factors affecting trust in regulative institutions and its determinants; identifying causes and factors affecting trust in representative institutions and its determinants; revealing the differences and disparities in levels of trust between regulative institutions and representative institutions, and the reasons for this.

Methodology: The research relied upon an anthropological qualitative methodology based on participant observation, open-ended interviews and content analysis. **Results:** The results of the research found that the levels of trust are high in particular institutions most notably religious institutions (78.3%), and the armed forces (78%). Trust in representative institutions is very low when compared to trust in regulative institutions (parliament 12.1%, political parties

^(١) أستاذ الأنثروبولوجيا المساعد كلية الآداب- جامعة بني سويف sayedfaris2006@yahoo.com

٥٪). The research concluded that the perceived performance of institutions leads to an erosion of trust in institutions. Assessments of institutional performance are overshadowed by negative assessments, and representation of a dissonance between citizens' expectations and the actual performance of different institutions.

Key words: Regulative Institutions, Representative Institutions, levels of trust, political trust.

مقدمة

تكشف المقاربة الفاحصة للأدبيات عن أن بحوث الثقة السياسية مازالت تخطو خطواتها الأولى في الأنثروبولوجيا السياسية، وذلك على الرغم من أن الثقة في المؤسسات السياسية تقع في قلب الجدل السياسي في المجتمعات الديمقراطية المعاصرة (Scheidegger and Staerkle, ١٦٤: ٢٠١١). وبرغم مقارنة الثقة السياسية، على نحو تقليدي، بوصفها قيمة داعمة للديمقراطية، فإنه ليس ثمة ما يبرهن على أن غيابها يمثل إضراراً بالديمقراطية. ومع ذلك، فنظراً لأن الثقة السياسية تمثل شرطاً ضرورياً للحكم الديمقراطي، فإن انحسارها يمثل تحدياً للديمقراطية التمثيلية (van der Meer, ٢٠١٦). ويحتاج البعض بأن الارتياح معادٍ للديمقراطية، وأن الديمقراطية تكون في مأزق عندما يظهر ترتيب معمم واسع النطاق (Lenard, ٢٠٠٨: ٣٢٠).

وبرغم ادعاء البعض أن تآكل الثقة أو الارتياح عنصر رئيس في الديمقراطية، تدفع باتي تمارا لينارد Lenard بمركزية الثقة في العملية الديمقراطية. إذ يستند الامتثال والإذعان الطوعي، الذي يمثل محور الديمقراطيات ومرتكزها، على الثقة، وذلك وفق بعدين: الأول، يجب أن يثق المواطنون في الساسة والقائمين بالتشريع باعتبارهم يضعون المصلحة القومية في الاعتبار؛ والثاني، يجب أن يثق المواطنون في بعضهم البعض حتى يلتزمون بالقوانين المعمول بها ديمقراطياً (Lenard, ٢٠٠٨: ٣١٢).

ومن المقطوع به أن الدعم الواو للديمقراطية البادي في مناطق كثيرة من العالم أفرزه انحسار الثقة في السياسيين والمؤسسات السياسية. وتؤكد الأرصاء والمقاربات الثقافية للديمقراطية الليبرالية، على الأقل منذ نشر عمل ألموند Almond وفيربا Verba الكلاسيكي (١٩٦٣)، على أهمية الثقة السياسية لشرعية النظام، والقدرة على الحكم، والاندماج والتماسك. ومع ذلك، فبداية من سبعينيات القرن الماضي انطلقت ادعاءات أفلقت باحثي الديمقراطيات الصناعية المتقدمة بأن الجماهير العريضة الهائلة تفقد الثقة في السياسيين، والعديد من جوانب النظام السياسي.

وبرغم أن المشكلة قد بُحثت أولاً في الولايات المتحدة في أعقاب حرب فيتنام وفضيحة ووترجيت، يشير البحث الحديث إلى أن انحسار مستويات الثقة في السياسيين والمؤسسات يبدو أنه تيار عالمي يؤثر ليس في نظم الدول الثرية فحسب، ولكن أيضاً في الديمقراطيات النامية في

العالم النامي. وإذا كانت المشكلة عالمية بالفعل، فإنها قد تؤثر في الديمقراطيات القديمة والجديدة بصورة مختلفة، وذلك نظراً لأن الديمقراطيات الجديدة لم تفرز بعد ذخيرة الشرعية التي تتمتع بها الديمقراطيات القديمة. وقد تكون الديمقراطيات الجديدة عرضة لانهايار الثقة الشعبية بصورة فجائية. ويعتمد إنتاج الشرعية في الديمقراطيات الحديثة، والاعتراف بسلطة الدولة والثقة الشعبية في النظام الجديد، بدرجة كبيرة، على تقييمات المواطنين لعوامل اختبار الديمقراطية الجديدة، وأقصد السياسيين المحترفين (Power and Jamison, ٢٠٠٥:٥٥ - ٥٦).

ويدفع كروزير Crozier وآخرون، في مقاربتهم لأزمة الديمقراطية والمخاطر المحتملة المرتبطة بظهور الديمقراطية الأنومية anomic، بأن الاستياء من الأداء الوظيفي لمؤسسات الحكومة الديمقراطية وانحسار الثقة فيها ساد واتسع نطاقه بين المواطنين. ويؤكد بوتنام Putnam وآخرون أن المواطنين قد صاروا أكثر ارتياباً في السياسيين، وأكثر شكاً في الأحزاب السياسية، وأقل ثقة في البرلمان والمؤسسات السياسية الأخرى، بصورة ملحوظة (Schnaudt, ٢٠١٩: ٥).

وصارت الثقة السياسية وتأثيراتها على بقاء النظم الديمقراطية، أو حتى الديمقراطيات المعيبة، شاغلاً متنامياً ومتواتراً يورق الباحثين، وصانعي السياسات ومتخذي القرار، والصحفيين على السواء. وتتسم معظم المناقشات بشعور واسع ومستمر بالقلق مرتبط بانخفاض مستويات ثقة المواطنين في نظم الديمقراطية التمثيلية وسلطاتها. ويجسد انخفاض مستويات الثقة السياسية، في رأي ميللر Miller، "كراهية للقادة السياسيين والاجتماعيين، ومؤسسات الحكومة، والنظام الحاكم أو السياسي ككل". ويحذرنا آخرون من أن "السخرية من العملية السياسية والحكومة المنتخبة قد يخفف المشاركة وجودة ديمقراطيتها. ويتمثل الخوف الأساسي الذي يتوارى خلف هذه الشواغل في أنه إذا فقد المواطنون الثقة في مؤسسات النظام السياسي الرئيسة وسلطاته، فإنهم قد ينسحبون من سلوكيات مدنية أساسية مثل الامتثال الطوعي للقانون، ويحجبون موارد مهمة مثل عائدات الضرائب. ومن النتائج المتوقعة بعيدة المدى، أنه بدون الموارد المهمة، لا يمكن للحكومة أن تؤدي بصورة جيدة. وإذا أخفقت الحكومة يصير الأفراد أكثر استياءً وتذمراً. وتفضي دوامة الهبوط المتراكمة تلك إلى تقويض دعم الديمقراطية كشكل من أشكال الحكومة (Schnaudt, ٢٠١٩: ٣١٢).

ويتساق انخفاض وانحسار مستويات ثقة المواطنين في المؤسسات والسلطات السياسية، ويتساوى أحياناً، مع ضعف الديمقراطية التمثيلية ذاتها. وثمة رغبة، باتت جلية، في رفع مستويات الثقة السياسية، وإدراك لمخاطر انخفاض مستوياتها. وقد قادت هذه التطورات والشواغل إلى إعلان ظهور ثقافة مدنية جديدة new civic culture، أو على حد تعبير دالتون

Dalton: "لقد ولجنا إلى مرحلة جديدة يتوجب فيها على الحكومات مواجهة التشكيك في دوافعها، والارتياح حيال مؤسسات الديمقراطية التمثيلية، والرغبة في تغيير النخب السياسية" (Schnaudt, ٢٠١٩: ١، ٣). واضح أن لهذا البحث أهمية نظرية وتطبيقية يلقى عليها مزيد من الضوء فيما يلي.

الأهمية النظرية والتطبيقية للبحث: أولاً، الأهمية النظرية:

حظيت قضية الثقة بنقاش مستفيض وواسع النطاق في العلوم الاجتماعية خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وتعد الثقة مكوناً بالغ الأهمية من مكونات الحياة الاجتماعية؛ فبدونها لا تعمل الحياة الاجتماعية. كما تمثل، جنباً إلى جنب المعايير ومخزون المعرفة الخبيثة الضمنية المشتركة، مطلباً مهماً لاستمرار الحياة الاجتماعية، وبدونها تثار الفوضى. وتبدو فكرة الثقة في العلوم الاجتماعية، متمتعاً بذات مصير منحى نظري أُطلق عليه خلال العقدين الماضيين "النقلة الثقافية" the Cultural Turn، ويدفع بأنه بدلاً من القول بحياة اجتماعية تتسم بمصالح مختلفة ومتصارعة أو أفراد أنانيون يخططون، يمكن اعتبار الحياة الاجتماعية مجتمعاً أو جماعة أخلاقية تستند على قيم "معتدلة"، وليس دوافع أداتية "عنيفة". ويعتبر البعض مفهوم الثقة ومنحى بحثها، "نزعة ثقافية جديدة" neoculturalism تحتاج إلى مزيد من البحث والتقصي (٣: ٢٠١٢، Papakostas).

ويستمد هذا البحث أهميته من تلافيه "أحادية البعد" في مقارنته للثقة في المؤسسات السياسية، والتي تعاني منها بحوث الثقة السياسية. إذ تسلط بعضها على المؤسسات والسلطات التمثيلية، مثل الأحزاب السياسية، والبرلمان، التي تهتم بصياغة السياسات العامة والقوانين والقواعد التنظيمية وإقرارها. وتسلط بعضها الآخر على المؤسسات والسلطات التنظيمية الانضباطية، مثل المحاكم والشرطة والإدارات العامة وموظفي القطاع العام، والمسؤولة عن تنفيذ السياسات العامة. والمؤكد أن الثقة في المؤسسات السياسية التمثيلية والتنظيمية مترابطة لأن الأخيرة تعمل على أساس القوانين التي صاغتها واعتمدها المؤسسات السياسية التمثيلية.

إذن، تغلب النظرة إلى ثقة المواطنين في المؤسسات التنظيمية والتمثيلية باعتبارها تشكل بعدين أو نمطين متميزين من الثقة السياسية. وتبرز هنا مشكلة مؤداها أن التعويل على أحد مؤشرات الثقة السياسية دون الآخر قد يطمس اختلافات كيفية بالغة الأهمية بين ثقة المواطنين في المؤسسات التنظيمية والتمثيلية، وربما يحول ذلك دون الوصول إلى فهم أكثر دقة وعمقاً لمضامين الثقة السياسية وتأثيراتها على حيوية الديمقراطيات الحديثة وبقائها (٢٠١٩، Schnaudt, ٧-٨).

ثانياً، الأهمية التطبيقية:

أهمية هذا البحث مستمدة من أهمية الثقة السياسية ودورها في دعم حيوية النظم الديمقراطية وبفائها. ولا ريب في أن الديمقراطية التمثيلية بحاجة ماسة لثقة المواطنين السياسية للحفاظ على استقرارها بعيد المدى وفعاليتها. ونظراً لتعذر أن تعتمد النظم الديمقراطية على الإكراه والقهر على شاكلة النظم السياسية الأخرى، فإن ثقة المواطنين السياسية تعد وسائل بالغة الأهمية تزود النظم والسلطات السياسية بفسحة لازمة لتحكم بصورة فعالة. كما تشكل مورداً محورياً لتعزيز ودفع عمليات الاندماج والتوحيد في الديمقراطيات المتشكلة حديثاً. وجرياً على التصورات النخبوية للديمقراطية، يمكن الدفع بأن الثقة السياسية تربط المواطنين بالمؤسسات والسلطات السياسية التي يُفترض أنها تمثل مصالحها؛ كما أنها تقلل من تكاليف الصفقة transaction والمراقبة والمعاقبة التي يحتاجها الحكم؛ وكذلك تيسر تنفيذ السياسات العامة والإصلاحات؛ ومن ثم تدعم شرعية الحكم الديمقراطي وفعاليتها. ويمثل ذلك "دوامة حميدة" virtuous spiral. ويحاجج ليبست Lipset بأن الشرعية والفعالية مكونان رئيسان لا غنى عنهما، على المدى البعيد، لبقاء أي نظام ديمقراطي (Schnaudt, ٢٠١٩: ١, ٣).

تساؤلات البحث وأهدافه:

تتمحور مشكلة هذا البحث حول تساؤل رئيس مؤداه: هل ثمة تباين في مستويات الثقة في المؤسسات المختلفة؟ وعليه تحددت أهداف هذا البحث على النحو التالي:

- (١) استجلاء مستويات الثقة في المؤسسات التنظيمية الانضباطية، والمؤسسات التمثيلية من منظور ترانبي.
- (٢) التعرف على المسببات والعوامل المؤثرة في الثقة في المؤسسات التنظيمية الانضباطية ومحدداتها.
- (٣) التعرف على المسببات والعوامل المؤثرة في الثقة في المؤسسات التمثيلية ومحدداتها.
- (٤) تبيان الفروق ومدى التفاوت في مستويات الثقة بين المؤسسات التنظيمية الانضباطية والمؤسسات التمثيلية، ومسببات ذلك.

أولاً: الإطار النظري:

١- النماذج البُعدية:

يتفق الباحثون بعامّة على أن الثقة في الفاعلين السياسيين المختلفين، مثل البرلمان والقضاء والحكومة، يمكن التمييز بينها من الناحية النظرية، لكن يختلف هؤلاء حول الأبعاد الإمبريقية لسلوك الثقة السياسية لدى المواطنين، والتي تقود إلى ثلاثة نماذج بُعدية dimensional models متنافسة حددتها بروسيتيدت Breustedt على النحو التالي:

يفترض النموذج البُعدي الأول تمييزاً بين "الثقة في السلطات السياسية"، و"الثقة في المؤسسات السياسية". ويدفع عديد من الباحثين، بناءً على نموذج الدعم السياسي الكلاسيكي عند إيستون Easton (١٩٧٥)، بأنهما بعدان منفصلان، ولكن مترابطين، من أبعاد الثقة السياسية. ويفترضون، أولاً وقبل كل شيء، أن الأفراد يدركون المسؤولين أو الجهات السياسية المجردة والمعينة بصورة منفصلة. إذ تتسم المؤسسات السياسية المجردة بقواعد تحدد العلاقات بين الأدوار السياسية، ومن ثم تحدد وتقيّد تفاعلات الفاعلين السياسيين بعامة عبر الزمن؛ ويقوم شاغلوا المناصب السياسية المعينة بسن وتأييل هذه الأدوار في فترة زمنية معينة. ثانياً، برغم أن الأفراد قد لا يتقنون في شاغلي المناصب السياسية الحاليين، فإنهم لا يشككون بالضرورة في أن سلوك المؤسسة السياسية سوف يتماشى مع توقعاتهم المعيارية بمجرد مغادرة شاغلي المناصب مناصبهم. ومع ذلك، يبدو البعدان مترابطان لأن شاغلي المناصب يؤثرون في إدراك المؤسسات. ويؤكد المدافعون عن هذا النموذج البُعدي على وجوب الإبقاء عليه كما هو لأنه يوفر رؤى صادقة عن تغيرات الثقة السياسية ومصادرها ونتائجها.

ووفقاً للنموذج البُعدي الثاني، يبدو التمييز بين المؤسسات التمثيلية والتنفيذية أكثر منطقية. ويفترض باحثون كثر أن لثقة المواطنين السياسية بعدين، وذلك لأن الأفراد يصنفون مسؤوليات وخصائص عمل المؤسسات السياسية إلى مجموعتين. فمن ناحية، هناك المؤسسات السياسية التمثيلية مثل الأحزاب السياسية، والحكومة، والبرلمان، والتي تتخذ قرارات ملزمة بصورة جماعية. ويتسم عملهم، بشكل عام، بالجدل والتنافس السياسي. ومن ناحية أخرى، هناك المؤسسات السياسية التنفيذية مثل المحاكم، والشرطة، وهي مسئولة عن الحفاظ على النظام وإقرار القانون وتنفيذه. وبشكل عام، تبدو الحزبية السياسية أقل بروزاً وأهمية في عمل هذه المؤسسات اليومية. وداخل هذه الجماعة من الباحثين، ثمة خلاف حول عزو الثقة في الخدمات العامة. ففي رأي البعض، أن الثقة تتأثر بثقة الأفراد الكلية في المؤسسات السياسية التنفيذية. ويجادل أنصار هذا النموذج ثنائي البعد، برغم الخلافات بينهم، بأن الثقة في المؤسسات السياسية التمثيلية والتنفيذية مترابطة لأن الأخيرة تعمل على أساس القوانين التي صاغتها واعتمدها المؤسسات السياسية التمثيلية.

وأخيراً، طرح آخرون نموذجاً ثالثاً أحادي البعد للثقة السياسية ينطبق على المواطنين في الديمقراطيات الناشئة حديثاً، والذين لا يمتلكون خبرة كافية للتمييز بين المؤسسات السياسية التمثيلية والتنفيذية. ويؤكد البعض على أن هذا النموذج ينطبق أيضاً على الديمقراطيات المؤسسة، ربما لأن الأفراد يتعلمون الثقة في عمر مبكر، ويعمّمون خبرة التنشئة الاجتماعية تلك على المجال السياسي. ويُفترض أن اتجاه الثقة المععمة لدى الأفراد يتسرب إلى المؤسسات السياسية. ويشير خط آخر للجدل إلى أن الثقة السياسية هي تقييم شامل للثقافة السياسية السائدة

داخل نظام سياسي معين. وكسمة من سمات النظام، يُفترض أن تؤثر الثقافة السياسية على الفاعلين السياسيين والمؤسسات السياسية على السواء. لذلك يُتوقع أن يثق الأفراد في الفاعلين السياسيين، بدرجة كبيرة أو محدودة، بدون صياغة فروق وتمييزات دقيقة بينهم (Breustedt, ٢٠١٨: ١٥-١٧).

٢- الاتجاه الثقافي، والاتجاه المؤسسي:

تفسر البحوث والدراسات المعاصرة مستويات الثقة وفق معسكرين نظريين - الثقافي والمؤسسي. ويحاجج المنظرون الثقافيون بأن الثقة السياسية خارجية، تتبع من المعايير الثقافية والتنشئة الاجتماعية الحياتية. على سبيل المثال، تُعزى مستويات الثقة المنخفضة في أمريكا اللاتينية إلى الثقافة السياسية وتراث إقليمي مشترك وعام من الارتياح. ويتم في هذا السياق التنظير للثقة السياسية باعتبارها تتولد من الثقة بين الشخصية، إذ تؤثر تفاعلات الأفراد مع الآخرين في المجتمع فيما إذا كانوا يتقنون في السياسيين، وبالتالي في المؤسسات السياسية.

ويعتقد باحثو التقليد الثقافي أن الثقة السياسية تتبع من رأس المال الاجتماعي. ويمثل رأس المال الاجتماعي في رأي بوتنام "سمات التنظيم الاجتماعي مثل الثقة، والمعايير، والشبكات التي يمكنها أن تطور كفاءة المجتمع عن طريق تيسير الفعل المنظم". ويتوسط رأس المال الاجتماعي العلاقة بين الثقة بين الشخصية، والثقة السياسية. ويقرر لاجوس Lagos، أن الثقة بين الشخصية تقع في قلب الاتجاهات حيال المؤسسات. ويجد الأفراد المفنقرون إلى الثقة في مواطنين آخرين صعوبة في الثقة في القادة والمؤسسات التي تمثلهم (٤٠٨: Schnaudt, ٢٠١٩).

على الجانب الآخر، يفترض أصحاب المعسكر المؤسسي institutionalists أن الثقة السياسية داخلية، وأن الأداء السياسي والاقتصادي للحكومة ومؤسساتها يشكل الثقة السياسية. وتتبع الثقة السياسية من الكيفية التي من خلالها يدرك الأفراد ويتصورون عمل المؤسسات السياسية، ومن ثم تعكس تقييمات أداء النظام في علاقته بحاجات المواطن ومطالبهم (Ross and Escobar- ٤٠٧- ٤٠٦: Lemmon, ٢٠١١).

وتعد ثقة المواطنين أو ارتياحهم السياسي، وفق التفسيرات المتمركزة حول الأداء، نتيجة للأداء المدرك للمؤسسات والسلطات. ومنطق هذه التفسيرات واضح إلى حد ما: إذ كلما كانت تقييمات المواطنين للأداء المؤسسي ايجابية، كلما ارتفعت الثقة السياسية. وتتعلق الثقة السياسية، من هذا المنظور، بتحقيق توقعات المواطنين ومطالبهم عن طريق الأداء الوظيفي للمؤسسات والسلطات. ومن ثم فهي تتضمن مكوناً أداتياً قوياً واضحاً. وثمة نماذج يفيد منها الباحثون، وتفسر الميكانزمات الخفية الفاعلة هنا، منها نموذج "الفجوة بين التوقعات - والإدراكات expectations-perceptions gap"، ونموذج "نفي التوقعات" expectations disconfirmation، ونموذج "الأداء - الرضا - الثقة". وتوظف هذه النماذج، اليوم، في فهم اتجاهات المواطنين حيال المؤسسات والسلطات (١١٨: Schnaudt, ٢٠١٩).

٣- منظور تكنولوجيا السيطرة عند ميشيل فوكو:

اهتم فوكو بالتمييز بين أشكال متنوعة من "التكنولوجيات". والأكثر أهمية في هذا السياق "تكنولوجيات السيطرة"، و"تكنولوجيات الذات" التي تمثل، من ناحية، التكنولوجيات التي تتيح للمرء توجيه وتحديد سلوك الأفراد، وفرض إرادات معينة عليهم، وإخضاعهم لغايات وأهداف معينة، وموضوعة وتشبيهي الذات؛ وتمثل، من ناحية أخرى، تلك الأساليب التي تتيح للأفراد التأثير، بوسائلهم الخاصة، على عدد معين من العمليات الواقعة على أجسادهم وأرواحهم وأفكارهم وسلوكهم، وذلك بأسلوب من شأنه أن يحول ذواتهم، ويغيرها، ويحقق حالة معينة من الكمال والسعادة والنقاء والطهارة والقوة فوق الطبيعية، وهكذا (Raffnsøe, et al., ٢٠١٦: ٢٥٥).

وتعد جينالوجيا عقلانيات rationalities الحكومة بالغة الأهمية لتحليل إنتاج المكان والسيطرة عليه. وقد اعتبر فوكو المكان، في معية الزمن، عنصراً مكوناً من تقنيات القوة وممارسات الحكم. وهكذا تعمل ممارسات القوة والحكم لإدارة المناشط الإنسانية في الزمان والمكان. بتعبير آخر، ثمة أبعاد زمانية ومكانية لممارسة القوة. وعن طريق الأشكال المكانية المتنوعة للإدارة والضبط، تُنظم المؤسسات والممارسات والعلاقات الاجتماعية، وتنتشر وسائل الحكومة والحكم وأساليبه. ويظهر أن حكومة السكان في المكان مشكلة قاربته مشاريع مختلفة للدولة ناقشها فوكو، وأقصد الشرطة والمشاريع الليبرالية. ويعتمد الأسلوب الخاص للحكم في المكان على عقلانية الحكومة القائمة (Ismail, ٢٠٠٦: xxv, xxvi).

ويقارن فوكو، في جينالوجيته للعقلانية الحكومية، بين مشروع الشرطة (المشروع الشرطي) الخاص بالحكومة، والذي يعود إلى القرن السابع عشر، والمشروع الليبرالي للحكومة، والذي تضرب جذوره في نقد وجه إلى مشروع الشرطة. ويتيح توجيه الانتباه إلى الاهتمامات والشواغل والتصورات والتقنيات الخاصة بتلك العقلانيات طرح تساؤلات مختلفة تتعلق بطبيعة قوة الدولة في كل من السياقات الغربية وغير الغربية. والحقيقة أنه في استيضاح الافتراضات حول المجتمع والفرد والتي تجسدها تلك العقلانيات، قد نصل إلى رؤية مقنعة لتقنيات القوة والضبط المنتشرة في الأشكال المتنوعة للقوة (Ismail, ٢٠٠٦: xxvi).

٤-ثانياً: المفاهيم الرئيسية

١-الثقة السياسية:

يُنَاقَشُ الدعم السياسي political support عند مقارنة أهداف الثقة السياسية، ويعرف بأنه اتجاه يوجه من خلاله الشخص ذاته إلى هدف معين سواء بصورة مفضلة أو غير مفضلة، ايجابية أو سلبية. ويعد الدعم السياسي، على هذا النحو، مفهوماً أكثر عمومية وشمولاً من مفهوم الثقة

السياسية التي تُعرّف بأنها إشارة إلى الكيفية التي من خلالها تتفق شفرة أو مدونة سلوك المؤسسات والسلطات السياسية مع توقعات المواطنين للحكم الملائم (Breustedt, ٢٠١٨: ٢٩). وبرغم الاختلافات المفاهيمية بين أهداف الثقة السياسية المختلفة، نجدها ترتبط، إمبيريقياً، بالثقة في المؤسسات السياسية ارتباطاً وثيقاً (van der Meer, ٢٠١٦). وتشير الثقة السياسية إلى تلك المؤسسات والسلطات المسؤولة عن صياغة السياسات العامة والقوانين والقواعد التنظيمية ووضعها وتنفيذها؛ وتشمل مؤسسات مثل الأحزاب السياسية، والبرلمان، والإدارة العامة، والمحاكم، والشرطة، إضافة إلى سلطات فردية مثل السياسيين، أو الموظفين الحكوميين أو المسؤولين الرسميين من التنفيذيين والإداريين، أو المشرعين، أو القضاة، أو رجال الشرطة. ويصور دينترز Denters، وآخرون، الثقة السياسية بأنها موجهة إلى المؤسسات الرئيسية والفاعلين الرئيسيين في النظام السياسي؛ ونعني بهم الساسة، والأحزاب السياسية، والوزراء، والبرلمان، والخدمة المدنية، والشرطة، والمحاكم.

ويثور هنا ثمة سؤال مؤداه، هل تشمل أهداف الثقة السياسية مبادئ النظام السياسي الحاكم وأدائه؟ البين أن وضع الاتجاهات حيال مبادئ النظام الحاكم وأدائه تحت مظلة الاتجاهات حيال مؤسسات النظام الحاكم وسلطاته السياسية يفضي إلى صعوبة التمييز بينها. ونظراً لأن الاتجاهات حيال مبادئ النظام الحاكم وأدائه تشير إلى النظام السياسي ككل، فإنها تشمل اتجاهات المواطنين حيال المؤسسات والسلطات السياسية. ووفقاً لذلك، فبرغم أن الثقة السياسية موجهة إلى المؤسسات والسلطات السياسية بوصفها أهدافاً واقعية ملموسة، فإنها في الوقت ذاته غير منفصلة كلية عن دعم مبادئ النظام الحاكم، مثل الفعالية والكفاءة والعدالة والمسئولية والتكافل، وأدائه (Schnaudt, ٢٠١٩: ٣٢).

إذن، قد تكون الثقة السياسية موجهة إلى النظام السياسي وتنظيماته، والمسؤولين السياسيين الأفراد. ويُشار إلى الفئة الأولى من الثقة السياسية بمصطلح الثقة على مستوى الماكر أو الثقة التنظيمية organizational trust؛ وتشير إلى منظور موجه بالقضية من خلاله يصير المواطنون واثقين أو مرتابين في الحكومة، لأنهم راضين أو غير راضين عن البدائل السياسية. وتنقسم الثقة السياسية التنظيمية إلى مكونين، وهما الثقة واسعة النطاق أو المستندة على النسق diffuse or system-based trust، والثقة المحددة أو المستندة على المؤسسة Specific or institution-based trust. وتشير الأولى إلى تقييم المواطن لأداء النسق السياسي الكلي والنظام الحاكم. أما الثانية فموجهة إلى مؤسسات سياسية بعينها، مثل البرلمان أو الشرطة. أما الفئة الثانية من فئات الثقة السياسية فيطلق عليها الثقة السياسية على مستوى الميكرو أو الثقة السياسية الفردية individual political trust، وتحدث عندما تكون الثقة موجهة إلى قادة سياسيين أفراد. وتتضمن الثقة

السياسية الفردية منظوراً متمركزاً حول الشخص من خلاله يثق الأفراد في الحكومة أو يرتابون فيها لاستحسانهم أو عدم استحسانهم لقادة سياسيين بعينهم (Blind, ٤).

ويمكن، بناءً على ذلك، تعريف الثقة السياسية - إجرائياً - في هذا البحث بأنها تعكس تقييمات المواطنين لأداء المؤسسات التنظيمية الانضباطية والتمثيلية، ولمدى اتفاق هذا الأداء مع مدونة السلوك الخاصة بتلك المؤسسات.

٢- المؤسسات التنظيمية الانضباطية، والمؤسسات التمثيلية:

تميز دراسات عدة بين المؤسسات والسلطات التمثيلية، والمؤسسات والسلطات التنظيمية الانضباطية. وتهتم المؤسسات والسلطات التمثيلية، مثل الأحزاب السياسية، والبرلمان، والساسة، بصياغة السياسات العامة والقوانين والقواعد التنظيمية وإقرارها. أما المؤسسات والسلطات التنظيمية، مثل المحاكم، والشرطة، والإدارات العامة، وموظفي القطاع العام أو الموظفين الحكوميين، فمسئولة عن تنفيذ السياسات العامة. وإلى جانب هذه المؤسسات والسلطات، يوسع البعض نطاق أهداف ثقة المواطنين المحتملة لتشمل شركات الأعمال، والاتحادات العمالية، والكنيسة، والجيش، والميديا، والمؤسسات الخيرية أو منظمات المجتمع المدني بعامة، الخ (Schnaudt, ٢٠١٩: ٣١).

ويمكن، بناءً على ذلك، تعريف المؤسسات التنظيمية الانضباطية والتمثيلية - إجرائياً - في هذا البحث بأنها تلك المؤسسات المسؤولة عن صياغة ووضع السياسات العامة والقوانين والقواعد التنظيمية وتنفيذها.

ثالثاً: الإجراءات المنهجية:

المنهجية الأنثروبولوجية:

يعتمد هذا البحث على منهجية أنثروبولوجية كيفية تحقق استجلاء المعاني والتأويلات والتمثيلات الثقافية، وتصورات المبحوثين ورؤاهم. وعوّل كذلك على إستراتيجية الإثنوجرافيا متعددة المواقع ما بعد الحدائية Multi-sited Ethnography التي تحقق تتبع واقتفاء تمثيلات الثقة ومستوياتها عبر سياقات متباعدة. وقد وظفت المنهجية الأنثروبولوجية في هذا البحث ثلاث أدوات رئيسة لجمع البيانات: الملاحظة بالمشاركة، والمقابلات المفتوحة، وتحليل المضمون.

(أ) الملاحظة بالمشاركة:

تستند الملاحظة بالمشاركة على المشاهدة، وطرح الأسئلة، والإنصات للبشر (Leah, ٢٠١٧: ١٣). وقد حرص الباحث على ملاحظة السلوك والحوادث في سياقات الحياة اليومية كالأحياء،

والقرى، والشوارع، والأسواق، والمقاهي، والمحال التجارية، ووسائل النقل والمواصلات، والمؤسسات الحكومية المختلفة، الخ. وقد تراوحت المدة التي استغرقتها الملاحظة بالمشاركة لسياق معين ما بين ساعة إلى ساعتين، عمد الباحث خلالها إلى إثارة النقاش مع مبحوثين حول عدة قضايا من أبرزها مدى نجاح المؤسسات المختلفة في أداء أدوارها، وتوقعات المبحوثين حيالها، وتصوراتهم لإجراءات تحسين أدائها. وقد دونّ الباحث أثناء إجراء الملاحظات كلمات ورموزاً تُذكر باستجابات المبحوثين حول قضايا معينة، ثم دُوّنت هذه الاستجابات تفصيلاً في وقت لاحق.

(ب) المقابلات المفتوحة:

تتسم المقابلات المفتوحة open-ended interviews بالمرونة، وتُطرح خلالها قضايا وموضوعات للنقاش وتساؤلات لا تقتصر الإجابة عنها على "نعم" و "لا". وتُشجع المبحوثين على الحديث بحرية واستفاضة عن أفكارهم ومشاعرهم وخبراتهم ومعرفتهم وتفضيلاتهم وتوقعاتهم، وهو ما يوفر بيانات وتأويلات ربما لم يكن الباحث قد وضعها في اعتباره^١.

وقد أُجريت مقابلات مفتوحة مع عينة غرضية تتألف من (٢٢٠: ١٤٠ ذكور، ٨٠ إناث) حالة. وتقع الحالات في الفئة العمرية من ٢٠ إلى ٦٥ سنة. وقد شملت حالات البحث موظفين حكوميين، ومزارعين، وباعة متجولين، وعمال غير منتظمين (اليوم الواحد - اليومية)، وعمال منتظمين مهرة، وربات بيوت، ومعلمين، وطلاب، وموظفين حكوميين، وتجار، وأشخاص بالمعاش. وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي، شملت حالات الدراسة حالات غير متعلمة أو أمية (٣٠)، وحالات تقرأ وتكتب ولكن بدون تعليم رسمي (٢٠)، ومستوى تعليمي حتى المرحلة الابتدائية/الإعدادية (٣٥)، ومستوى تعليمي حتى المرحلة الثانوية (٥٠)، وتعليم جامعي (٧٠)، ودراسات عليا (١٥).

وقد أُجريت المقابلات في سياقات مختلفة كالمنازل والمقاهي والشوارع. واستندت نقاشات المقابلات، بالأساس، على فكرة توقعات المبحوث من المؤسسات المختلفة. ودارت نقاشات المقابلات المفتوحة حول عدة قضايا وتساؤلات من أبرزها: ما هي مؤسسات الدولة التي تشعر أنها تحقق توقعاتك كمواطن؛ هل يتفق سلوك المؤسسات والسلطات السياسية مع توقعات المواطنين وتطلعاتهم؛ إلى أي مدى يثق المواطن في المؤسسات السياسية كالبرلمان، والمحاكم، والشرطة، الخ؟ في رأيك ما هي الإجراءات التي يتعين أن تتخذها مؤسسات الدولة لكسب ثقة المواطنين؛ مدى الثقة في أداء القوات المسلحة في أوقات الأزمة والاضطراب، ومكافحة الإرهاب، ومشاركتها في أدوار الرعاية والحماية ومنها توفير الدعم الغذائي؛ ماذا يتوقع

المواطنون من الشرطة بخلاف جهودها المبذولة في مجال الحفاظ على الأمن والسيطرة على الجريمة؛ التواجد الشرطي في الأحياء الشعبية والشوارع والأسواق (هل يحقق أهداف مكافحة الجريمة والعنف والاتجار بالمخدرات والبلطجة، والتحرش، والحفاظ على الحياء العام أو الرقابة على الأخلاق)؛ لماذا يتردد البعض في اللجوء إلى أقسام الشرطة عند الوقوع في مشكلة معينة؛ ماذا يتوقع المواطنون من المحاكم والنظام القضائي؛ ماذا يتوقع المواطنون من المؤسسات الدينية كالكنيسة والأزهر؛ توقعات المواطنين من البرلمان ("يعنى محتاجينه يعمل إيه")؛ توقعات المواطنين من الأحزاب السياسية ("المفروض يكون دورها إيه")؛ هل هناك حزب سياسي تشعر أنه أقرب إليك من كافة الأحزاب الأخرى؛ هل أنت راضي عن الطريقة التي تؤدي بها الحكومة أعمالها ومهامها، وكيفية تحسين هذا الأداء في رأيك؛ كيف يرى المواطنون النظام التعليمي اليوم؛ وما يتوقعون تحقيقه في المستقبل؛ كيف يرى المواطنون وضع وتوافر الخدمات الصحية اليوم، وما يتوقعون أن يتحقق في المستقبل؛ ماذا يتوقع المواطنون من وزارة التضامن الاجتماعي؛ ماذا يتوقع المواطنون من مؤسسات وزارة التموين وتوفير احتياجات المواطنين؛ مدى الثقة في الميديا التقليدية، والمعدل اليومي للاستماع إلى الإذاعة ومشاهدة التلفزيون وما تبثه من أخبار وبرامج؛ مدى الثقة في المؤسسات الخيرية والإنسانية، وهل هناك في المنطقة أو الحي أو القرية التي تعيش فيه أي مظاهر أو مؤسسات للعمل الخيري؛ مدى ثقة المواطنين في المؤسسات الداعمة للمرأة؛ توقعات المواطنين لما يجب أن يتحقق في مساعي وقف التهميش والتمييز ضد فئات معينة؛ أي النوعين من المؤسسات والسلطات (التنظيمية أم التمثيلية) يحظى بثقة المواطنين أكثر من الأخرى، وأسباب ذلك من وجهة نظرك.

المنهج المقارن:

يستهدف المنهج المقارن تقييم التشابهات والاختلافات والارتباطات بين كيانات متميزة أو مختلفة. وقد عُدت مقارنات بين مستويات الثقة بفئتين من المؤسسات والسلطات التمثيلية، مثل الأحزاب السياسية، والبرلمان، التي يُنَاط بها بصياغة السياسات العامة والقوانين والقواعد التنظيمية وإقرارها؛ والمؤسسات والسلطات التنظيمية، مثل المحاكم، والشرطة، والإدارات العامة، وهي مسؤولة عن تنفيذ السياسات العامة.

تحليل المضمون:

استند البحث على تحليل مضمون التقارير والمسوح والنشرات المتنوعة عن طريق تصنيفها إلى عدة فئات تصورية متماثلة بما يحقق استجلاء أنماط متسقة، وتمثيلات وخطابات رسمية وغير رسمية قُورنت بتمثيلات المبحوثين وخطاباتهم ونظرتهم الداخلية. وقد تسلّطت عمليات تحليل المضمون على التقارير والنشرات التالية:

المسح السكاني الصحي (٢٠١٤)؛ تقرير التنمية الإنسانية العربية (٢٠١٦)؛ تحليل الوضع السكاني (٢٠١٦)؛ تقدير عدد السكان المصريين في الأقسام والمراكز وفقاً للنوع ومحل الإقامة (٢٠١٧)؛ تقدير عدد السكان المصريين في الأقسام والمراكز وفقاً للنوع ومحل الإقامة (٢٠١٧)؛ النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة (٢٠٢٠)؛ تقرير التنمية البشرية، الأفق التالي: التنمية البشرية والأنثروبوسين (٢٠٢٠)؛ وتقدير التنمية البشرية في مصر: التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار (٢٠٢١).

مجتمع البحث:

تركز هذا البحث في مركز بني سويف وعدد من القرى التابعة له بمحافظة بني سويف؛ وحي الهرم بمحافظة الجيزة. ويقع مركز بني سويف على بعد ١١٥ كيلو متر (٧١ ميل) جنوب القاهرة. وتبلغ مساحته الإجمالية ١٦١٠٥ كم^٢، ويضم ٣٤ قرية تابعة. ويبلغ إجمالي عدد سكانه ٤٣١٢٧٨ (ذكور ٢٢٢٩٩٩، إناث ٢٠٨٢٧٩)، وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠١٧ (تقدير عدد السكان المصريين في الأقسام والمراكز، ٢٠١٧). وبلغ إجمالي عدد سكان مركز بني سويف عام ٢٠٢٢: ٧٥٩٣٨٧ (حضر ٣١١٦٤٧، ريف ٤٤٧٧١٣؛ ذكور ٣٨٨٨٧٢، إناث ٣٧٠٥١٥)^٢. وبلغ إجمالي أعداد السكان في القرى موضوع البحث والتابعة للمركز: بني هارون (٩٨٩٧: ذكور ٥٠٦٣، إناث ٤٨٣٤)، وبني بخيت (٦٨١٩: ذكور ٣٤٩١، إناث ٣٣٢٨)، وإهوه (١٢١٨٣: ذكور ٦١٥٢، إناث ٦٠٣١)، وتزمنت الغربية (٤٤٥٤: ذكور ٢٢٥٨، إناث ٢١٦٩)، ونزلة أبو سليم (٥٣٨٦: ذكور ٢٧٠٠، إناث ٢٦٨٦)، وحاجر بني سليمان (١٣١٣٩: ذكور ٧٠٩٠، إناث ٦٠٤٩)، والدوية (٦٧٨٣: ذكور ٣٤٣٣، إناث ٣٣٥٠)، وإيشنا (١٦٢٧٣: ذكور ٨٤٤٣، إناث ٧٨٣٠)، وبني بخيت (٦٨١٩: ذكور ٣٤٩١، إناث ٣٣٢٨)^٣.

أما حي الهرم، فيحده من الشمال مركز إمبابة ومدينة أوسيم، ومن الجنوب مدينة أبو النمرس، ومن الشرق طريق المريوطية الغربي (بعد كوبري منشأة البكاري حتى كرداسة)، ومن الغرب المنطقة الأثرية وطريق الفيوم وطريق مصر إسكندرية الصحراوي. وتبلغ مساحته الكلية ٢٣,٩ كم^٢. وبلغ إجمالي عدد سكانه، وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٧)، ٦٦١٤٧٨ (ذكور ٣٤٧٩٤٦، إناث ٣١٣٥٣٢) نسمة (تقدير عدد السكان المصريين في الأقسام والمراكز، ٢٠١٧).

١- تحليل البيانات:

ترتكز كافة أشكال التحليل الكيفي على ثلاثة إجراءات رئيسية: اختزال البيانات، وعرضها، والاستنتاج. وتضمن اختزال البيانات التركيز على بعض أقسام البيانات، وحقق ذلك التعامل مع

عدد أقل من الأفكار والمفاهيم. وقد ساعد الإطار النظري التصوري، وتساؤلات البحث وأهدافه وحالاته في عملية الاختزال تلك. أما عرض البيانات فقد تضمن استخدام تمثيلات نصية للبيانات بغرض انتقاء أقسام أو أجزاء توضح المفاهيم موضع اهتمام الباحث؛ وشمل هذا الإجراء قراءة نصوص البيانات بدقة وإعادة قراءتها، وتدوين ملاحظات في الهوامش، وإلقاء الضوء على أفكار مهمة باعتبارها تمثيلات لمفاهيم معينة. وأخيراً، تضمن الاستنتاج استخلاص المعاني والتمثيلات والتأويلات من البيانات المعروضة.

وقد ارتكزت عملية تحليل البيانات بالإجمال على كتابة المذكرات memos والتي تعد بمثابة مستودعات للأفكار المتولدة عن التفاعل مع البيانات. وحرص الباحث على تحديد عنوان وتاريخ لكل مذكرة على حدة. على سبيل المثال، مذكرة (٣٢) - ٥ سبتمبر ٢٠١٩ - الثقة في أداء المجلس القومي للمرأة.

٢- مدة الدراسة الحقلية:

استغرقت مدة الدراسة الحقلية عامين، إذ بدأت في أغسطس عام ٢٠١٩ وانتهت في أغسطس ٢٠٢١.

رابعاً: نتائج البحث:

يمكن تصنيف نتائج البحث في ضوء أهدافه إلى مبحثين رئيسين. يتناول الأول، مستويات الثقة في المؤسسات المختلفة؛ ويقارن الثاني بين مستويات الثقة في المؤسسات التنظيمية، ومستويات الثقة في المؤسسات التمثيلية.

المبحث الأول: مستويات الثقة في المؤسسات: مؤشرات العامة:

يُتوقع، على الصعيد العالمي، أن المجتمعات التي يتبدى فيها إساءة استعمال للقوة، وممارسات فساد، ومؤسسات سياسية متداعية، وصددمات اقتصادية، وتفاوتات اجتماعية، وتآكل مستمر للاحترام أو الإذعان الثقافي؛ أن يسود ارتياب في القادة والمؤسسات السياسية، والإجراءات السياسية كذلك. وتعتبر الأحزاب السياسية، وبيروقراطيات الدولة، والهيئات التشريعية، والقوات الأمنية فاسدة وغير كفؤة (Case, ٢٠٠٥: ٨١ - ٨٢).

ويعكس ذلك تآكلاً للثقة أو ارتياباً سياسياً؛ أي اتجاهاً يعكس تصوراً للنظام السياسي في كليته وبكافة مكوناته وفاعليه ومخرجاته، وكافة المؤسسات والسلطات السياسية، بأنها غير موثوقة وغير جديرة بالثقة. ويشير الارتياب السياسي إلى شعور سلبي حيال الحكومة وإخفاقها في أداء وظائفها ومهامها، وفي إنتاجها مخرجات تتفق مع توقعات المواطنين وتحققها.

وثمة مؤسسات تسع رئيسة تُجابه، غالباً، بعدم ثقة. منها ست مؤسسات تمثل الدولة والنظام السياسي وهي: البرلمان، والجيش، والشرطة، والإدارة العامة، والقضاء، والتضامن الاجتماعي. أما المؤسسات الثلاث الأخرى فلا تمثل جزءاً مباشراً من النظام السياسي لكنها تسهم في أدائه الوظيفي، وهي: الاتحادات، وشركات الأعمال الكبرى، والمؤسسات الدينية (Doganl, ٢٠٠٥:١٥) (Dogan, ١٩٩٧: ٩). وتتركز معظم مقاييس الثقة السياسية على الثقة في الحكومة، والبرلمان، والأحزاب السياسية، والشرطة، والقوات المسلحة (Irena, ٢٠١٧). وتتركز مقاييس أخرى ترصد الثقة المؤسسية على الرئيس، والجيش، والمحافظين، والخدمات الأمنية، والمحكمة الدستورية، والشرطة، والبرلمان، والأحزاب السياسية (Mishler and Rose, ٢٠٠٥: ٧).

ويتركز التحليل هنا على المؤسسات التنظيمية الانضباطية والمؤسسات التمثيلية، وغيرها، بوصفها أهدافاً للثقة السياسية. وذلك من منطلق أن الديمقراطيات المعاصرة تعتمد على ما هو أكثر من آليات عمل المؤسسات والسلطات التمثيلية، مثل البرلمان، والأحزاب السياسية، والساسة. ذلك أن الحياة اليومية سوف تكون مستحيلة من الناحية العملية بدون عمليات المؤسسات والسلطات التنظيمية الانضباطية regulative، مثل المحاكم والشرطة والإدارات العامة وموظفي الخدمة المدنية. ويقع اتصال بين المواطنين والشرطة أثناء تنظيم ومراقبة حركة المرور وتسوية النزاعات، ويلتجأون إلى الإدارات العامة وموظفي الخدمة المدنية في سعيهم إلى استخراج تصاريح لبناء جديد أو تجديد جواز السفر، أو تقديم قضية إلى المحكمة للدفاع عن حقوقهم. وفي هذا الصدد ثمة تأكيد على أنه إذا كان المواطنون لا يتقنون في المؤسسات والسلطات التنظيمية، فإنه تقل احتمالية إذعانهم لسلطة الشرطة، أو إبلاغهم عن جرائم، أو تقديمهم معلومات عن شهود أو امتثالهم للقانون. وبالتالي، فإن نقص الثقة في المؤسسات والسلطات التنظيمية قد تقود إلى محاولات تحقيق العدالة الفردية عن طريق العلاقات السياسية، والرشوة، وغيرها من وسائل الالتفاف على النظام (Schnaudt, ٢٠١٩: ٦).

وتشير نتائج البحوث التي قاربت الحالة المصرية وانتفاضاتها إلى انخفاض مستويات الثقة بالمؤسسات قبيل ثورة يناير، وفي أعقابها. وهنا يشير أشرف عبد الوهاب في بحثه الموسوم "التسامح الاجتماعي بين التراث والتغير" (٢٠٠٦) إلى تدني مستوى الثقة الاجتماعية نتيجة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، على نحو يفضي إلى انحسار مستوى الثقة السياسية (عبد الوهاب، ٢٠٠٦: ٣٠٥). وفي دراسته الموسومة "قيم العمل الأهلي في مصر" (٢٠٠٦)، يشير خالد عبد الفتاح إلى تدني مستويات الثقة في المؤسسات الاجتماعية المختلفة. وجاءت أعلى نسبة للثقة ٥٥,٧% في المؤسسات الدينية. وفي المرتبة الثانية جاءت القوات المسلحة بنسبة ٤١,٧% (أبو دوح، ٢٠٢١: ٩٣ - ٩٤). وتشير دراسة أحمد زايد، "الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم" (٢٠٠٩)، في مقاربتها لتراتبية الثقة في المؤسسات، إلى انخفاض مستوى الثقة في

المؤسسات بشكل عام. وجاءت الجمعيات الأهلية في مقدمة المؤسسات التي يثق فيها المصريون بنسبة ٢٧,٢%، يليها الثقة بالقطاع الخاص بنسبة ٢٢,٤%، ثم الثقة في وسائل الإعلام بنسبة ٢٠%، ثم الثقة في مؤسسات الخدمة العامة والثقة في القطاع الحكومي بنسبة ١٦% تقريبا لكل منهما، والثقة في الأجهزة المحلية بنسبة ١٣% تقريبا، وأخيراً الثقة في النقابات بنسبة ١٢% تقريبا (زايد، ٢٠٠٩: ١٢٤ - ١٢٦).

وتكشف نتائج مسح التحولات العربية، والباروميتر العربي عن انخفاض مستويات الثقة في الحكومة - برغم أنها كانت مرتفعة في القضاء والشرطة، ومرتفعة للغاية في الجيش. وساد اعتقاد في أن الحكومة غابت عنها الكفاءة والفعالية في مواجهة الفساد، وتوفير فرص العمل، وتقديم الخدمات. كذلك استمرت القيم المحافظة متفشية، ودعم ذلك اللامساواة الجندرية (Teti, et al., ٢٠١٨: ١٠٣).

المؤسسة	٢٠١١	٢٠١٤
الحكومة	٧٧,٣	٥٤,٧
البرلمان	---	٧,٤
المحاكم والنظام القضائي	٨٣,٧	٥٨,٣
الشرطة	٥٤,٠	٥٩,١
الجيش	٩٥,٠	٨٨,٤
الأحزاب السياسية	٢٦,٩	١٠,١
القادة الدينيون	٨٥,٧	٤٦,٤
المجتمع المدني	٣٢,٣	٢٩,٢
الميديا	٧٦,٦	٢٦,٦

جدول (١ - ١): يوضح مستويات ونسب الثقة في المؤسسات عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤: المؤسسات السياسية والقانونية والدينية والمجتمع المدني الميديا (١٠٧: ٢٠١٨: Teti, et al.). (المصدر: الباروميتر العربي ABII (٢٠١١)، ومسح التحولات العربية ATS (٢٠١٤)).

وتكشف نتائج بحوث أخرى عن انحسار مطرد في مستويات الثقة في المؤسسات الحكومية. ففي دراسة خالد أبو دوح (٢٠٢١) تبين أن نسبة ٨٨,٢% من عينة البحث لا تثق في المؤسسات الحكومية. وفيما يتعلق بالثقة المطلقة في المؤسسات جاءت القوات المسلحة في المرتبة الأولى بنسبة ثقة مطلقة بلغت ٤٢,٥%. وجاء القضاء في المرتبة الثانية بنسبة ثقة مطلقة بلغت ١٥,٧%. وجاءت الشرطة في المرتبة الثالثة بنسبة ثقة مطلقة ١٣,١%. وجاءت المؤسسات التعليمية في المرتبة الرابعة بنسبة ثقة مطلقة ضعيفة بلغت ٩,٢%. وبنسبة ثقة مطلقة ٢% جاء مجلس النواب في المرتبة الخامسة. وجاءت الأحزاب السياسية في المرتبة السادسة بنسبة عدم ثقة مطلقة بلغت ٥٧,٥%, ولم يوجد بين عينة الدراسة أي مبحوث لديه ثقة مطلقة في الأحزاب. وجاءت وسائل الإعلام في المرتبة الأخيرة بنسبة عدم ثقة مطلقة بلغت (٦٢,٧)، بينما لم تحصل وسائل الإعلام على أي درجة في الثقة المطلقة (أبو دوح، ٢٠٢١: ١٢٥ - ١٣٠).

مستويات الثقة ونسبها	المؤسسة	
٧٨,٣	المؤسسات الدينية	١
٧٨	القوات المسلحة	٢
٥٩,٤	المؤسسات الخيرية والإنسانية	٣
٥٨,٩	المحاكم والقضاء	٤
٥٥,٤	الشرطة	٥
٤٧,٢	الحكومة	٦
٢٧,٧	المؤسسات الداعمة للمرأة	٧
١٣,١	الخدمة المدنية، والإدارات العامة	٨
١٢,١	مجلس النواب	٩
٥	الأحزاب السياسية	١٠
٤,٥	الميديا التقليدية	١١

جدول (١ - ٢): مستويات الثقة في المؤسسات ونسبها

وتكشف نتائج هذا البحث عن أن المؤسسات الدينية تحتل المرتبة الأولى بنسبة مطلقة بلغت ٧٠,٣%. وتتفق هذه النتيجة مع ما خلص إليه خالد عبد الفتاح، إذ بلغت نسبة الثقة في المؤسسات الدينية التي كشف عنها بحثه ٥٥,٧%؛ ومع نتائج الباروميتر العربي (٢٠١١) إذ بلغت نسبة الثقة في المؤسسات الدينية والقادة الدينيين ٨٥,٧%؛ ومع نتائج مسح التحولات العربية (٢٠١٤) إذ بلغت ٤٦,٤%.

وتدعم البيانات الإثنوجرافية هذه النتيجة إذ تحقق المؤسسات الدينية (الأزهر والكنسية على وجه الخصوص) توقعات غالبية حالات البحث، خاصة فيما يتعلق بنشر قيم الأخي بين الأديان والتسامح وعدم التمييز على أساس ديني واحترام العقائد الأخرى، والتصدي للفتن الطائفية والتطرف الديني بتياراته المتنوعة. إضافة إلى التوعية الدعوية بقيم الأديان خاصة المحبة والتعاون والتضامن ونبذ العنف:

"المؤسسات الدينية أكثر مؤسسات الدولة بتحقيق توقعاتي .. تأكيدها أن لا إكراه في الدين .. تخرس الكنيسة المحبة للأخوة المسلمين وكذلك يفعل الأزهر .. غرس المحبة والتآلف والإخاء بين أبناء الدين الواحد، وبين الأديان وبعضها".

ومع ذلك، يبدي ١٥% من حالات البحث ثقة ضعيفة في المؤسسات الدينية، ويبدي ٦,٧% ارتياباً أو عدم ثقة مطلقة. ويرجع ذلك من منظور المبحوثين إلى انخراطها في المجال السياسي: "معظم المؤسسات انشغلت في السياسة وأهملت دورها الأساسي".

وجاءت القوات المسلحة في المرتبة الثانية بنسبة ثقة مطلقة بلغت ٧٨%، ونسبة عدم ثقة مطلقة بلغت ١٢%. وتتوافق هذه النسبة مع نسب ثقة مرتفعة خلص إليها خالد عبد الفتاح، وقد بلغت ٤١,٧%؛ وخالد أبو دوح، وقد بلغت ٤٢,٥% (أبو دوح، ٢٠٢١: ١٢٦)، وذلك برغم انخفاضها عن نسب أخرى خلص إليها الباروميتر العربي ٢٠١١ ٩٥,٠% ومسح التحولات العربية ٢٠١٤ ٨٨,٤%. ويؤول المبحوثون مستويات الثقة المرتفعة في القوات المسلحة بأنها نتيجة أدائها المنضبط والكفاء، ودورها في حماية البلاد خاصة في أوقات الأزمات والاضطرابات والأوبئة: "مفيش في مصر مؤسسة زي الجيش الدرع الواقي للوطن .. يحمي المواطنين ويدافع عنهم .. ودايما بيوقف جنب المواطن". إضافة إلى الأدوار الخدمية التي تبنت، في الآونة الأخيرة، في توفير السلع والاحتياجات الضرورية للمواطنين. يضاف إلى ذلك انحيازها للمواطنين في مواجهة نظام قمعي استبدادي خلال ثورة يناير. وتعكس مستويات الثقة المرتفعة في القوات المسلحة تقديراً كبيراً للقوات المسلحة كمؤسسة يعتمد تكوينها على فئات وطبقات المصريين المتنوعة (أبو دوح، ٢٠٢١: ١٢٦).

وتحتل المؤسسات الخيرية والإنسانية المرتبة الثالثة بنسبة ثقة مطلقة بلغت (٥٩,٤%). ويرجع ذلك، على الأرجح، إلى ارتفاع معدلات الفقر. إذ يمثل الفقراء وفقاً لمقياس الفقر القومي ٢٩.٧% من السكان في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٣٢.٥% عام ٢٠١٧/٢٠١٨. وبلغت ١٦.٧% عام ٢٠٠٠/١٩٩٩. وبالنسبة لنسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر المدقع، فقد شهدت الفترة من ١٩٩٩/٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ زيادة في نسبة الفقر المدقع، وانخفضت هذه النسبة في عام ٢٠١٠/٢٠١١، واستمرت في الانخفاض في عام ٢٠١٢/٢٠١٣، لكنها عاودت الارتفاع لتصل إلى ٤.٥% من السكان في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ (النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة، ٢٠٢٠: ٩٤). وقد كشفت المؤشرات الاقتصادية التي وضعها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن ارتفاع نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر من ١٢,٦% عام ٢٠٠٩ إلى ٢٧,٨% عام ٢٠١٥ (تحليل الوضع السكاني، ٢٠١٦). وبلغت نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني ٣٢,٥% عام ٢٠١٨ (تقرير التنمية البشرية في مصر، ٢٠٢١).

وتكشف البيانات الإثنوجرافية عن أن الثقة المرتفعة في المؤسسات الخيرية والإنسانية (الحكومية وغير الحكومية، الدينية وغير الدينية) مصدرها تعاطي هذه المؤسسات مع احتياجات المواطنين المعيشية اليومية أو الملحة: "المؤسسات الخيرية بتساعد الناس على المعيشة"، وذلك بعد بروز ثمة قصور في أداء الدولة لبعض أدوار الرعاية. وتدفع سلوك إسماعيل بأنه عن طريق وضع سياسات تنقل الرعاية العامة إلى القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، لا تتسحب الدولة فقط من دورها المتعلق بالرعاية الاجتماعية، كما عرفه الأفراد في الخمسينيات والستينيات، ولكن، من خلال إعادة تشكيل "الفاعل المنظم للمشروعات" entrepreneurial subject باعتباره مواطناً مثالياً، نبذت الدولة وتخلصت من "العقد الاجتماعي" في مصر الذي كان فيه المواطن مستفيداً من الخدمات التي تقدمها الدولة. وقد شجعت الدولة تعميم العمل الخيري والإحسان، والذي تضطلع به شركات خاصة، ومنظمات غير حكومية أخرى ممولة دولياً، وجمعيات خيرية دينية. وطمس هذا التحول الذي وقع في مصر الخطوط الفاصلة بين "الدولة، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني الذي يُفترض أنه يقع خارج الدولة". وشكّلت هذه التغيرات والتحولات ما تُطلق عليه إسماعيل "خصخصة الاجتماعي"، وتشير إلى نشأة الأفكار الليبرالية الجديدة عن الإحسان والتي يتم التعبير عنها من خلال خطابات التقوى التي تعزز "الواجب الديني للجمعيات الخيرية" (Obeid, ٢٠١٥: ٤٣٩-٤٣٨).

وتوفر المؤسسات الخيرية والإنسانية العون للفقراء فيما يتعلق بتوفير الاحتياجات الأساسية الغذائية والصحية، وبناء المسكن ومساعدة المقبلات على الزواج من اليتامى والفقراء، والأرامل، ودعم بعض المشروعات الصغيرة، الخ: "الكنيسة والأزهر (بيت الزكاة) يقدموا مساعدات كثير للجميع .. الجمعية الشرعية تقوم بمساعدة المحتاجين .. رسالة والهلال الأحمر ومؤسسة الأورمان وبنك

الطعام بتقديم مساعدات .. هناك بعض المؤسسات ينفق عليها رجال أعمال وتشرف عليها وزارة التضامن الاجتماعي .. مستوصف المسيحيين الخيري في القرية".

وتأتي المحاكم والقضاء في المرتبة الرابعة بنسبة ثقة مطلقة بلغت ٥٨,٩%. وتدعم هذه النتيجة نتائج بحوث وأرصاء أخرى أكدت انخفاض مستويات الثقة في القضاء عما كانت عليه عام ٢٠١١ (٨٣,٣%)، وفقاً لنتائج الباروميتر العربي)، وذلك برغم أن القضاء في رأي كثيرين هو الملاذ الأخير للمواطن المصري: "أكثر ما يثق فيه المواطنون النظام القضائي".

وترجع مستويات الثقة المرتفعة في القضاء حتى عام ٢٠١١ إلى النضال الذي خاضه القضاء دفاعاً عن استقلالهم وتحررهم من ربة سلطة نظام مبارك. وكان من أبرز هذه النضالات إصدار نادي القضاة وجمعيته العمومية في مايو ٢٠٠٥ بياناً يهدد فيه بالامتناع عن الإشراف على الانتخابات البرلمانية إذا لم تتم الاستجابة لمطالبه المتمثلة في إقرار قانون السلطة القضائية المقترح من جانب القضاة، وتغيير قانون الانتخابات بحيث يعطي القضاة حق الإشراف الكامل على العملية الانتخابية. وقد أسفرت احتجاجات القضاء عن الاعتداء على بعض القضاة، وأطلقت موجة احتجاج عميقة الأثر شارك فيها مواطنون دعماً لاستقلال القضاء وتنديداً بما عرف بمذبحة القضاء الثانية: "انفصال السلطة القضائية تماماً عن باقي المؤسسات والسلطات".

ومن البحوث التي رصدت انخفاض مستويات الثقة في القضاء منذ عام ٢٠١١، بحث التحولات العربية ٢٠١٤ (٥٨,٣%)، ودراسة "مستويات الثقة في المؤسسات الحكومية ومحدداتها" (أبو دوح، ٢٠٢١) (١٥,٧%). وربما يرجع الانخفاض في مستويات الثقة إلى هيمنة تمثيلات سلبية مغلوبة عن القضاء في المجال العام والمجال العام الرقمي. كذلك ترجع مستويات الثقة المنخفضة في القضاء إلى بطيء وتعدد إجراءات التقاضي وتكلفتها المالية الباهظة: "سرعة الفصل في القضايا خاصة قضايا المواريث والطلاق وغيرها وتخفيض رسومها .. العدالة الناجزة .. المواطن يئن من طول إجراءات التقاضي".

وتحتل الشرطة المرتبة الخامسة بنسبة ثقة مطلقة بلغت ٥٥,٤%. وتتفق هذه النتيجة بدرجة كبيرة مع انخفاض مستويات الثقة في الشرطة منذ عام ٢٠١٤. إذ بلغت نسبة الثقة وفقاً لنتائج بحث التحولات العربية ٥٨,٣%، وبلغت وفقاً لنتائج بحث "مستويات الثقة في المؤسسات الحكومية ومحدداتها" (أبو دوح، ٢٠٢١) ١٣,١%. وقد جاءت النسبة التي كشف عنها هذا البحث مرتفعة مقارنة بتلك التي كشف عنها بحث "مستويات الثقة في المؤسسات الحكومية ومحدداتها" ربما للتحسن الملحوظ في أداء المؤسسة الشرطة فيما يتعلق بأسلوب معاملة المواطنين، وتوخيها المبادئ التي تستند عليها الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، ودورها الانضباطي الفعال خلال جائحة كوفيد - ١٩. إذ اضطلعت وزارة الداخلية خلال الأزمة بدور رئيس وفاعل في تطبيق

معظم الإجراءات والتدابير الاحترازية، ومنها تدابير حظر التجوال، وتطبيق الغرامات على المخالفين للقرارات الملزمة بارتداء الكمامات في أماكن التجمعات. كما نجحت في فرض السيطرة الأمنية والمكانية ومواجهة كافة صور الخروج على القانون، وتأكيد قوة حضور الدولة وتأثيرها، على نحو أكسبها ثقة المواطنين، وأكد فعالية حضور الدولة في أوقات الجوائح والأزمات. كما نفذت توجيهات الحكومة فيما يتعلق بتدابير السيطرة على الأسواق، ودعم نظام الحماية الاجتماعية بكل الموارد كجزء من التدابير المتخذة للتخفيف من عواقب نقشي الفيروس.

ولانخفاض ثقة البعض في الشرطة جذور تاريخية، وثمة علاقة تاريخية متأزمة بين المصريين والشرطة. فكثيراً ما تُخلع على الشرطة تمثيلات سلبية موروثة. وتدعم نتائج البحث فرضيات الاتجاه الثقافي التي تؤشر على أن الثقة في الشرطة تتبع من معايير وتمثيلات ثقافية موروثة وتراث مشترك وعام من الارتياب. علاوة على عوامل عدة تشكل صورة الشرطة عالمياً، ومنها النزاهة، وأساليب التوظيف، وطرائق التعامل مع المواطنين، وتثير جميعها الارتياب أو عدم الثقة (Dogan, ٢٠٠٥: ١٧).

ويبين المنظور التاريخي جذور تآكل الثقة بالشرطة. ويؤشر إلى أن بعض ميادين تدخل الشرطة في مصر يعود تاريخها إلى تأسيس قسم أو إدارة الشرطة في القرن التاسع عشر (dhabtiyya) في ظل حكم محمد علي، وإعادة تنظيمها في وقت لاحق تماشياً مع النموذجين الفرنسي والبريطاني. وبرغم ذلك، تطور تفتيش الأسواق كعنصر من عناصر الولاية (حكم الوصاية guardianship-rule) في بداية الحقبة الإسلامية. وكان مفتشوا الأسواق والأخلاق العامة في القاهرة يتم تعيينهم من خلال الحكام الفاطميين والمماليك. ويمكن اقتفاء أثر سمات مشروع الحكم الذي يعتمد على الشرطة في توصيف المسئوليات التي تقع على عاتق وزارة الداخلية التي أسسها سعيد باشا عام ١٨٥٧. وشملت هذه المسئوليات الصحة العامة، والهندسة العامة، والمدارس المدنية، ودار الطباعة العامة، وأعمال قناة السويس. وتضرب حكومة الشرطة للاجتماعي بجذورها في المشروعات الإصلاحية والحضارية التي أنجزت في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وكانت أنشطة الشرطة في أعقاب الحقبة الاستعمارية متناغمة مع المبادئ الاشتراكية للنظام الناصري (Ismail, ٢٠١٢: ٤٥٩ - ٤٦٠).

ويدفع المؤرخ خالد فهمي بأن تأسيس قوة الشرطة الجديدة في القرن التاسع عشر كان جزءاً من مشروع تحديث الدولة المصرية. وقد اعتمدت قوة الشرطة المنشأة حديثاً، آنذاك، على نظام واسع من المخبرين في المدينة والريف على السواء بقصد التحقيق في القضايا التي إما تعذر إخضاعها للمحاكمة أو رفضتها المحاكم الشرعية من البداية لعدم كفاية الأدلة. وقد كانت شبكة المخبرين أكثر اتساعاً بكثير مما امتلكنه أية قوة شرطة مصرية سابقة، وزاد ذلك من قدرة

الشرطة على الحصول على معرفة وثيقة وحميمة في أصغر زقاق في المدن المختلفة، وأصغر القرى. وذلك لأن الشبكة ضمت العديد من المسؤولين المحليين والقرويين "الذين يبلغون نقاط الشرطة المحلية بانتظام عن أي شخص أو نشاط مريب". ويؤكد فهمي كيف أن "هذه الشبكة المعقدة قد حولت مراكز الشرطة بشكل فعّال من مباني حكومية ثابتة جامدة إلى مراكز أعصاب نابضة بالحياة مع مجسات تنتشر عبر النسيج الحضري والاجتماعي بما يمكن الدولة في نهاية المطاف من السيطرة والتأثير بطرق غير مسبوقه" (Agrama, ٢٠١٥: ٣٧٩).

البين إذن، أن تأسيس الشرطة وتوسيعها في مصر كان جزءاً لا يتجزأ من مشروع تعزيز سلطة الدولة وقوتها. لقد كانا تعبيراً عن سيادة دولة مركزية، مكترثة ومهمومة بقضايا النظام بصورة متزايدة (Agrama, ٢٠١٥: ٣٨٠).

وحتى يتسنى فهم طابع الشرطة في مصر، ثمة حاجة إلى مقارنة الشرطة ليس باعتبارها تنظيمًا مسئولاً عن الأمن العام فحسب، ولكن باعتبارها وكالة حكومية بالمعنى الواسع للكلمة. ومن حيث منطقة الاختصاص وعقلانيات rationalities الحكومة، تقترب الشرطة المصرية من مشروع الشرطة الخاص بالدولة كما تصوره المفكرون الاجتماعيون في أوروبا في القرن الثامن عشر، وكما ناقشه ميشيل فوكو في جينولوجيته للحكومات governmentalities الحديثة. وكما في هذا المشروع، يغطي المتناول الحكومي للشرطة المصرية أو نطاق سيطرتها، من بين أشياء أخرى، الأسواق، والنقل والمواصلات، والطرق، والتموين، والمرافق العامة، والأخلاق العامة، والضرائب، بالإضافة إلى الأمن العام والأمن القومي. ويكشف الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية المصرية عن نطاق واسع من أنشطة المراقبة والرصد ومدى من تخصص أقسامها وتعهدها. والحفاظ على الأمن العام ليس وحده هو ما يجعل الشرطة حاضرة بقوة في حيوات الأفراد اليومية، ولكن بالأحرى تدخلاتها في حكم الاجتماعي والذي يُجابه المواطنين بالشرطة وجها لوجه يومياً (Ismail, ٢٠١٢: ٤٣٦).

وبعد جهاز الشرطة في مصر، بحكم تصميمه وتكوينه، تدخلياً. وينبغي ملاحظة أن ثمة عوامل سياسية دعمت وجود الشرطة وحضورها في المجتمع، من أبرزها دورها في مواجهة الإرهاب الذي تفشى خلال الثمانينيات والتسعينيات. إذ دُفعت الشرطة الأمنية والشرطة الجنائية والتحقيقية إلى العمل خارج أقسام ومراكز الشرطة الواقعة على مستوى الحي، وفي المكاتب المركزية في المدن عبر الإقليم القومي. هذا الحضور والتواجد المحلي وما يرتبط به من أنشطة مراقبة نشط وقوي خلال تلك الفترة ووجه كثير من موارد الشرطة وطاقاتها إلى رصد الشباب المشتبه في انتمائه للجماعات الإسلامية (Ismail, ٢٠١٢: ٤٣٦).

قاربت سلوى إسماعيل في كتابها *Political Life in the Cairo's New Quarters* وقع التحولات صوب الليبرالية الجديدة على سكان أحياء القاهرة الجديدة. وقد تركّز بحثها على حي بولاق الذكور بالجيزة حيث رصدت التفاعلات المركبة بين المكان، والقوة، والضبط، والممارسات الشعبية. وقد اهتمت بالحوكمة *governmentality* في المكان والمظاهر المكانية الملموسة للقوة كما يخبرها المواطنون العاديون، والكيفية التي من خلالها يستجيب المواطنون لأبنية الضبط والسيطرة. وقد تناولت بالدرس العمليات الصغرى للقوة وكيف تُبتكر وتُصمم للتحكم في الممارسات السسيوميكانية *sociospatial*. وتجد الدولة المصرية الجديدة ضرورة وجود استراتيجيات شرطية للسيطرة على المواطنة الجامعة. والعنصر الرئيس في هذا المشروع البوليسي هو السيطرة الدقيقة على الممارسات المكانية عن طريق حضور الدولة وتواجدها الدائم في الأحياء الشعبية (Kuppinger, ٢٠٠٨: ٢٠٦٩). وثمة مغالاة بادية، أو شططاً، في تأكيد سلوى إسماعيل على قصدية استعمال العقاب البدني والعنف اللفظي في ضبط الأجساد والعقول. إذ تقرر أن استعمال العقاب البدني والعنف اللفظي يمثل عناصر في تحكم الشرطة تعمل عن طريق التلاعب بالانفعالات المتجسدة اجتماعياً، لاسيما من خلال تعديل وتحوير مشاعر الإهانة والإذلال (Ismail, ٢٠١٢: ٤٣٧ - ٤٣٨).

والحقيقة أن الممارسات الانضباطية التدخلية لا تتفرد بها الشرطة المصرية، ذلك أنها سمة عامة من سمات المشروع الشرطي للحكومة الذي يعتبر المجتمع "تروساً ثانوية في آلة بكل ما يحمله ذلك من معاني". ويتحقق هذا المشروع عن طريق "الإكراهات الدائمة" وتدريب الأجساد التي يعد إذعانها هو الهدف النهائي. وتهدف الشرطة إلى إنتاج النظام في مجتمع إقليمي معين والحفاظ عليه. ويلاحظ باري هيندس Hindess أن الحكم عن طريق الشرطة تطلب نوعين من المعرفة: علم نظري وتطبيقي للسيطرة الانضباطية على سلوك الفرد، وبيانات تفصيلية عن المواطنين (Ismail, ٢٠٠٦: Xxvi). ويبيّن فوكو أن كافة الدول الحديثة تعمل باعتبارها دولاً شرطية بالمعنى القديم السابق على القرن التاسع عشر للمصطلح شرطة *police*. وما يشير إليه ذلك هو تداخل تكنولوجيات الحكومة وتغلغلها في زوايا المجتمع وأركانها (Ismail, ٢٠٠٦: xxviii - Xxvii).

وبرغم إقرار غالبية المبحوثين بنجاح الشرطة في تحقيق الأمن المفقود في الشارع المصري منذ اندلاع ثورة يناير، وتوفير الحماية للمواطنين والشعور بالطمأنينة، ونجاحها في القضاء على الإرهاب، وحماية المنشآت خاصة الكنائس ودور العبادة، والتحول الإيجابي والملموس في الممارسة الشرطية، برغم كل ذلك تسود انفعالات وتمثيلات الخوف من الشرطة التي شكّلها موروث ثقافي تاريخي. وثمة حاجة ملحة إلى تبديد انفعالات وتمثيلات الخوف من الشرطة على نحو يكسبها مزيداً من ثقة المواطنين.

تحتل الحكومة المرتبة السادسة بنسبة ثقة مطلقة بلغت (٤٧,٢%)، ونسبة عدم ثقة مطلقة وارتياح بلغت (٢٠,٤%)، ونسبة ثقة محدودة (مش واثق فيها أوي) بلغت (٣٢,٤). البادي أن مستويات الثقة في الحكومة منخفضة. وتتفق هذه النتيجة مع ما خلص إليه أحمد زايد (٢٠٠٩) من انقسام المصريين من حيث مدى الثقة في الحكومة، حيث يثق بها ٥٠,٤%، بينما لا يثق بها ٤٩,٦%. وترتفع نسبة الثقة بين الريفيين إلى ٥٧,٧ مقارنة بنسبة ٤٠,٤% بين الحضريين. وينخفض معدل الثقة كلما ارتفع المستوى التعليمي. وأرجعت الدراسة عدم الثقة بالحكومة إلى عدم وفائها بوعودها لدى ٦٨% من عينة البحث، وعدم اهتمامها بالفقراء لدى ٤٦%، وانحيازها لرجال الأعمال عند ٢٢% تقريباً من عينة الدراسة، وعدم تصديها للفساد بنفس النسبة تقريباً، والتناقض بين تصريحات الدولة وقراراتها وأفعالها، وفشل الدولة في خفض معدلات الفقر والبطالة، وعدم مصداقية وسائل الإعلام الحكومية (زايد، ٢٠٠٩: ١٢٤ - ١٢٦).

كذلك تتفق هذه النتيجة مع نتائج بحث الباروميتر العربي ٢٠١٤ حيث بلغت الثقة في الحكومة (٥٤,٧%). إذ ساد اعتقاد في أن الحكومة غابت عنها الكفاءة والفعالية في مواجهة الفساد، وتوفير فرص العمل، وتقديم الخدمات (١٠٣: ٢٠١٨، Teti, et al.). وأخيراً، يشير بحث "مستويات الثقة في المؤسسات الحكومية ومحدداتها" (أبو دوح، ٢٠٢١) إلى أن نسبة (٨٨,٢%) من عينة البحث لا تثق في المؤسسات الحكومية.

ويرجع غالبية المبحوثين تآكل الثقة في الحكومة إلى السخرية من أدائها الحكومة في المجال العام والمجال العام الرقمي، وبعض مساوئ الأداء الحكومي وإخفاقاته، والأخطاء التي تعترض عملية اتخاذ القرار من وجهة نظر المبحوثين، وتجاهل آراء المواطنين واحتياجاتهم وتوقعاتهم، وخفض الدعم، وارتفاع أسعار السلع والخدمات، وتردي الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات الحكومية: "ارتفاع أسعار السلع الأساسية لا تصب في مصلحة المواطن وتقلل الثقة".

ويؤشر ذلك على أهمية الاستجابة لحاجات المواطنين كمعيار رئيس من معايير تقييم الحكومة، كما يؤشر على شعور المواطنين بثمة قصور أو ضعف في الاستجابة. وتدعم البيانات الإثنوجرافية هذه النتيجة. إذ تشير غالبية حالات البحث إلى أن قرارات الحكومة وممارساتها لا تتفق مع حاجات المواطنين وتوقعاتهم.

تحتل المؤسسات الداعمة للمرأة المرتبة السابعة بنسبة ثقة مطلقة بلغت (٢٧,٧%). وترجع ثقة بعض المبحوثين في هذه المؤسسات، والتي من أبرزها المجلس القومي للمرأة، ومجلس الوزراء، ومؤسسة الرئاسة، إلى الجهود التي بذلتها في السنوات الأخيرة لتمكين المرأة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وذلك عن طريق تعزيز الإطار الدستوري والقانوني لدعم حقوق المرأة. بما يعني أن جهود هذه المؤسسات تحقق توقعات المبحوثين وتتوافق معها.

وتتبدى تصورات المبحوثين وتوقعاتهم في أن (٥٩,٤%) منهم يعتبرون المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة ركيزة رئيسة من ركائز الديمقراطية. ويتوقع غالبية المبحوثين، فيما يتعلق بمواجهة التمييز والتهميش، مواجهة التمييز والتحيز ضد فئات اجتماعية معينة كالمرأة، وإتاحة فرص المشاركة للمرأة في الحياة العامة والسياسية وتمكينها: "تأخذ حقها زى الرجل وما يكونش فيه تمييز ضد المرأة .. عدم التمييز في المعاملة والمساواة في الحقوق والواجبات". وفيما يتعلق بتوقعات المبحوثين لما يجب أن يتحقق لتكريس العدالة والمساواة بين الرجل والمرأة، يشير المبحوثون إلى وجوب الاعتراف بحقوق المرأة دستورياً وقانونياً، وتحقيق مزيد من المساواة والعدالة القانونية: "فيه ظلم لنوع على حساب نوع .. يعني الست لو قتلت جوزها الخاين تأخذ إعدام عكس الرجل". ويشيرون إلى ضرورة المساواة بين الرجل والمرأة في مجالات التعليم والعمل والمشاركة السياسية وشغل المناصب القيادية العليا: "إعطاء الفرصة للمرأة لتولى مناصب قيادية .. تولى المناصب العليا مثل رئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية".

ويتبدى توقع تحقيق مساواة جندرية في الفرص والحقوق والحريات، والحيلولة دون تصميت المرأة وإبراز صوتها: "يدوا المرأة نفس حقوق الرجل وميستغلوش ضعف المرأة .. المرأة ليها حقوق لازم تحترم ولا يجوز إهمالها .. لم تتحقق المساواة للمرأة بل تعاني ظلماً .. المرأة لا تقل عن الرجل في شيء". كما تتوقع المبحوثات نشر ثقافة المساواة الجندرية والتوعية الإعلامية بحقوق المرأة، وذلك في مواجهة خطاب مناهض للعدالة والمساواة الجندرية: "الرجال قوامون على النساء .. المرأة لا تتساوى بالرجل .. كوتة المرأة في مجلس الشعب ظلم للرجل ونظام العدالة .. كل فنة تحصل على حقوقها وفقاً لما شرع الله".

واضح أن مضامين توقعات المبحوثات وتصوراتهن تماثل مفهومي المساواة والعدالة الجندرية الراجين في الأدبيات. ويشير مفهوم المساواة الجندرية gender equality إلى الحقوق والمسئوليات والفرص المتساوية للنساء والرجال والفتيات والفتيان (Huyer, et al., ٢٠١٦: ١٠). كما يشير إلى المعاملة المتماثلة أو المتساوية للرجال والنساء في القوانين والسياسات، وإمكانية الوصول إلى الموارد والخدمات داخل الأسر والمجتمعات المحلية والمجتمع ككل. ويشير مفهوم العدالة الجندرية Gender equity إلى العدالة في توزيع الفوائد والمسئوليات بين الرجال والنساء. ولتحقيق ذلك ثمة حاجة إلى برامج وسياسات لتمكين النساء^١.

وتعكس التوقعات والتصورات أو التمثيلات آنفة الذكر وجود فجوة جندرية في ميادين عدة، تلقي عليها الضوء عدة تقارير رسمية وغير الرسمية. إذ حصلت مصر عام ٢٠١٥ (٠,٥٩٩) درجة في مؤشر الفجوة الجندرية للمنتدى الاقتصادي العالمي، لتشغل بذلك المرتبة ١٣٦ من

بين ١٤٥ دولة على مستوى العالم، والمرتبة ١١ من بين ١٦ دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (تحليل الوضع السكاني، ٢٠١٦).

ويشير تقرير التنمية البشرية (٢٠٢٠) إلى أنه فيما يتعلق بالمساواة الجندرية لا يزال مؤشر التنمية البشرية للمرأة المصرية (٠,٦٥٢) أقل من الرجل (٠,٧٣٩). واستناداً إلى البيانات المتاحة لعام ٢٠١٩، بلغ مؤشر عدم المساواة الجندرية في مصر (٠,٤٤٩)، لتحتل المرتبة ١٠٨ من أصل ١٦٢ دولة (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٢٠). ووفقاً للتقرير العالمي للفجوة الجندرية لعام ٢٠٢١ تأتي مصر في المركز الرابع من تسعة عشر مركزاً في مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمجموع نقاط وصل إلى (٠,٦٣٩) (تقرير التنمية البشرية في مصر، ٢٠٢١: ١٤١).

ويظهر المسح السكاني والصحي في مصر عام ٢٠١٤ ثمة فجوة جندرية فيما يتعلق بالمشاركة في قوة العمل تتمثل في أن نسبة ١٦% من النساء يعملن، وبلغت نسبة البطالة بين النساء ٨٤%. وتشير تقارير أخرى إلى أنه في العام ٢٠١٥ اتسعت الفجوة الجندرية (٢٦% للإناث و٧٩% للذكور)، لتبلغ نسبة المشاركة في سوق العمل للرجال ثلاثة أضعاف النساء. وتشير التقارير إلى أن مؤشر الفجوة الجندرية في الحصول على التعليم قد سجل (٠,٩٠٣) عام ٢٠١٥. وقد وضع ذلك مصر في المرتبة ٩٠ عالمياً. وتشكل الإناث غالبية السكان المحرومين من التعليم. كما أن ثلاثة أرباع الأطفال غير الملحقين بالمدارس في سن المدرسة الابتدائية هم من الإناث، حيث بلغت نسبة الأمية بين الإناث ٣٤% مقابل ١٩% بين الذكور عام ٢٠١٣ (تحليل الوضع السكاني، ٢٠١٦).

وقد أبرزت تقارير ومسوح عدة، منها المسح السكاني الصحي عام ٢٠١٤، ومسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١٥، تزايد وتيرة العنف ضد المرأة بعامه. ويتصدر العنف النفسي أشكال العنف التي تتعرض لها المرأة السابق لها الزواج بنسبة ٢٢,٣%، يليها العنف البدني ثم العنف الجنسي بنسبة ١١,٨% و٦,٥% على التوالي (تقرير التنمية البشرية في مصر، ٢٠٢١: ١٦٢ - ١٦٣). ومن نتائج المسح السكاني الصحي (٢٠١٤) أن ذكرت ٢٥% من السيدات اللاتي سبق لهن الزواج تعرضن لبعض صور العنف الجسدي مرة واحدة على الأقل من قبل أزواجهن (المسح السكاني الصحي، ٢٠١٤).

ويمكن تفسير الثقة التي حظيت بها المؤسسات الداعمة للمرأة بأنها نتيجة لتعضيد الإطار الدستوري والقانوني لحقوق المرأة، أو تأطير حقوق المرأة دستورياً وقانونياً بصورة غير مسبقة خلال السنوات القليلة الماضية، إضافة إلى إجراءات وتدابير تمكين المرأة وحمايتها من العنف.

ومن الشواهد على ذلك أن دستور عام ٢٠١٤، وتعديلاته في عام ٢٠١٩، قد وجه اهتماماً لافتاً لقضية المساواة الجندرية وتمكين المرأة. على سبيل المثال، حظرت المادة (٥٣) التمييز بسبب الجنس أو لأي سبب آخر. وتنص المادة (٢١٤) من الدستور على استقلالية المجالس القومية التي تضم المجلس القومي للمرأة. وتقطع المادة (١١) بأحقية المرأة في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا، ومنها التعيين بالجهات والهيئات القضائية، وتلتزم الدولة بحماية المرأة من كافة أشكال العنف والتمييز الجندري، وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأكثر احتياجاً.

وفيما يتعلق بالإطار القانوني لحقوق المرأة، صدرت عدة قوانين تدعم المساواة الجندرية وحقوق المرأة وتمكينها، منها القانون رقم ٢٠٠٤/١٠ بشأن إنشاء محاكم الأسرة في مصر، وتختص بنظر قضايا الأحوال الشخصية التي عادة ما تتعلق بحقوق المرأة. كما صدر القانون ٢٠٠٤/١١ بشأن إنشاء صندوق التأمين على الأسرة لضمان تنفيذ أحكام النفقة. وأدخلت تعديلات على قانون الجنسية وفق القانون رقم ٢٠٠٤/١٢٦ بهدف تمكين الأمهات المصريات من منح جنسيتهن لأطفالهن. وعُدل قانون الطفل وفق القانون ٢٠٠٨/١٢٦ ليضمن العديد من الحقوق المتعلقة بالعقوبات في حالة عقد زواج من لم تبلغ ثمانية عشر عاماً. وصدر القانون رقم ٢٠١٠/٦٤ بشأن مكافحة الاتجار في البشر، والقانون رقم ٢٠١٢/٢٣ بشأن النظام الصحي للمرأة المعيلة (تقرير التنمية البشرية في مصر، ٢٠٢١: ١٣٧).

وصدر القانون رقم ٢٠٢٠/١٤٤ بتعديل قانون مجلس النواب رقم ٢٠١٤/٤٦، بما يضمن تخصيص ما لا يقل عن ٢٥% من إجمالي عدد المقاعد للمرأة. كما خصص ربع المقاعد للمرأة في المجالس المحلية، وما لا يقل عن ١٠% من إجمالي مقاعد مجلس الشيوخ. كما صدر قانون الخدمة المدنية رقم ٢٠١٦/٨١ الذي يمنح مزايا للأمهات العاملات مثل أجازة وضع لمدة أربعة شهور بدلاً من ثلاثة شهور، وأجازة أمومة لمدة أربعة شهور بدلاً من ثلاثة شهور بأجر كامل (تقرير التنمية البشرية في مصر، ٢٠٢١: ١٣٨).

وقد عززت الدولة حماية المرأة خلال السنوات الماضية من خلال عدد من التعديلات التشريعية. على سبيل المثال، عُدل قانون العقوبات رقم ١٩٣٧ / ٥٨ وفق القانون رقم ٢٠١١/١١ ليؤكد حماية المرأة عن طريق تشديد العقاب في جرائم التعرض للمرأة، والخطف، والاعتداء والتهديد، والختان، والتحرش الجنسي، والاعتداء الذي يؤدي إلى الإجهاد. بالإضافة إلى تجريم أشكال العنف ومنها الاعتداء بالضرب والجرح، والتمييز. وعُدل هذا القانون مرة أخرى وفق القانون رقم ٢٠١٤/٥٠ ليؤكد صراحة تشديد عقوبة التحرش الجنسي،

بالإضافة إلى توسيع نطاق الجرائم المتعلقة بالاعتصاب وهتك العرض (تقرير التنمية البشرية في مصر، ٢٠٢١: ١٦١).

وقد أصدر المجلس القومي للمرأة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة ٢٠١٥ - ٢٠٢٠، والتي اشتملت على أربعة محاور أساسية، وهي الوقاية والحماية والملاحقة القانونية والتدخلات، بما يضمن زيادة الوعي بأشكال العنف ضد المرأة والقوانين الداعمة لها وإجراءات حمايتها من العنف. كذلك أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ٢٠٢١/٨٢٧ بإنشاء "الوحدة المجمعدة لحماية المرأة من العنف"، وتهدف إلى تجميع خدمات الجهات والوزارات المعنية بالتعامل مع قضايا العنف ضد المرأة وتنسيقها في مكان واحد، وذلك تيسيراً للإجراءات وتسهيلاً على المرأة المعنفة في الحصول على تلك الخدمات (تقرير التنمية البشرية في مصر، ٢٠٢١: ١٦٣، ١٦٥).

وتأتي الخدمة المدنية والإدارات العامة والمحلية في المرتبة الثامنة بنسبة ثقة مطلقة (١٣,١%). ويعد انحسار الثقة في الإدارات العامة والمحلية على هذا النحو جزءاً من الانحسار المطرد في مستويات الثقة في المؤسسات الحكومية بعامه. كما أن أداء هذه الإدارات يفضي إلى مزيد من تآكل الثقة بالحكومة ومؤسساتها. والحقيقة أن الأفراد حتى في معظم الديمقراطيات يمتلكون اتجاهًا ناقداً فيما يتعلق "بالشر الضروري" للإدارة العامة، ويعبر البعض عن عدم ثقة بها على الإطلاق (Dogan, ٢٠٠٥: ١٧). وتشكل الإجراءات الروتينية والمتكررة التي تتوخاها البيروقراطيات، ومعاناة متلقي الخدمة، وما يُثار عن فساد داخل هذه المؤسسات، تشكل صورة سلبية للدولة تثير الارتياح أو عدم الثقة في مؤسساتها.

وتكشف نتائج المقابلات عن عدة مسببات لانخفاض مستويات الثقة في مؤسسات الخدمة العامة والإدارات المحلية، منها تعقد الإجراءات البيروقراطية، وتعدد الإدارات التي يُفترض أن يختلف إليها المواطن لاستخراج مستند رسمي، وازدحام أماكن تقديم الخدمة، ويؤدي كل ذلك إلى إرهاق المواطن وإنهاكه وتبديد وقته: "روتين قاتل .. بيطلع عيني لحد ما أعمل حاجة .. دوخة وتعب لحد متعمل اللي أنت عايزة .. الحكومة يومها بسنة .. لا يسعون إلى راحة المواطن". ويتشكى المبحوثون من تراخي الموظفين مقدمي الخدمة، وقصور أدائهم، وضعف كفاءتهم، نتيجة غياب الانضباط والرقابة عن تلك الإدارات، وانخفاض أجورهم.

وينتج انخفاض مستوى الثقة أيضاً عن ما يثار عن مظاهر فساد من أبرزها الرشاوى والمحسوبية والمحاباة، وما تفضي إليه من تمييز بين المواطنين: "صعب جداً بسبب المحسوبية المواطن العادي هو اللي بيتعب لكن المعارف لا". كما ينتج عن سوء معاملة متلقي الخدمة داخل هذه

الإدارات، وارتفاع تكلفة تقديم الخدمة في الآونة الأخيرة: "اهانة المواطن عند استخراج أي أوراق رسمية .. بيعاملوا الفقير وحش .. غياب الرقي والاحترام في التعامل مع المواطنين".

ويحتل مجلس النواب المرتبة التاسعة بنسبة ثقة مطلقة بلغت (١٢,١%)، ونسبة ارتياب أو عدم ثقة مطلقة بلغت (٢٦,٩%)، وعبر (٣٧,٥%) من حالات البحث عن ثقة ضعيفة في مجلس النواب (مش واثق فيه أوى). وبرغم انخفاض نسبة الثقة في مجلس النواب التي كشف عنه هذا البحث، فإنها تبدو مرتفعة إذا ما قورنت بنتائج بحوث أخرى، منها بحث التحولات العربية ATS (٢٠١٤) الذي كشف عن نسبة ثقة في مجلس النواب بلغت (٧,٤%)، وبحث "مستويات الثقة في المؤسسات الحكومية ومحدداتها"، والذي كشف عن نسبة ثقة مطلقة في مجلس النواب بلغت (٢%)، وبنسبة عدم ثقة مطلقة بلغت (٤٧,١%). ويرجع انخفاض نسبة الثقة في مجلس النواب إلى ضعف دوره الرقابي، وهيمنة تصور نائب الخدمات وتجاهل المهمة الأساسية لعضو مجلس النواب، وهي "الرقابة والتشريع" (أبو دوح، ٢٠٢١: ١٢٨ - ١٢٩).

وتبين نتائج البحث أن انخفاض مستوى الثقة في مجلس النواب مرجعها إلى مخالفة أدائه لتوقعات المبحوثين، خاصة ما يتعلق بتجسيده للإرادة العامة والاضطلاع بمراقبة السلطة التنفيذية. ومن ناقل القول أن الموقع المهيمن للبرلمان، ذلك الصرح المقدس للقانون والسلطة التشريعية، يقوم على سن معايير عامة وشاملة وصورية، أي على السمات الجوهرية للقانون الحديث. وقد تطابق البرلمان بوصفه تجسيدا للإرادة العامة مع إضفاء طابع مؤسسي على القانون بوصفه تجسيدا للعقل العام. وبدت رقابة البرلمان على الحكومة والإدارة جزءاً محايداً لتصور نظام معايير يخلو من الثغرات، ويكتسب شرعيته من خلال الرأي العام (بولانتزاس، ٢٠١٠: ٢١٩).

ويتشكى غالبية المبحوثين من تآكل ووهن الدور الرقابي لمجلس النواب، بمعنى مراقبة السلطة التنفيذية ومحاسبتها، وحماية المواطنين مما يعتبرونه جوراً يقع على المواطن ويصدر عن مؤسسات أخرى: "محتاجين من البرلمان يكون الجدار المنيع أمام الحكومة .. مطلوب البرلمان يحمي المواطنين من كافة المؤسسات". كما يتوقعون أن تكون انحيازات أعضاء مجلس النواب للمواطنين والمصلحة القومية، وأن يمثلوا من انتخبهم ومن لم ينتخبهم، لا أن تكون انحيازاتهم لمصالح شخصية أو لمصالح فئات معينة. بتعبير آخر، أن يمثل المجلس صوت الناخبين، ويعبر عن مشكلاتهم وهمومهم وتطلعاتهم، وأن يكون بالفعل حلقة وصل بين المواطن والحكومة، وأن يتوخى الصدق والشفافية في تناول أحوال المواطنين المعيشية ومشكلاتهم: "يا ريت ما ينساش الشعب اللي انتخبه وأعطاه ثقته ويعمل على رفاهيته .. أن يكون بالفعل صوت الشعب والمواطنين .. لا أتوقع منه أي شيء .. هو بيشتغل لمصالحه الشخصية".

ويتوقع المبحوثون "عدالة تشريعية" تتجسد، من وجهة نظرهم، في إصدار تشريعات وقوانين منحازة للفقراء ومحدودي الدخل، ولا تنقل كاهلهم بأعباء إضافية. بمعنى أن يحقق التشريع توقعات المواطنين. وأن يحقق التشريع العدالة والمساواة والحماية الاجتماعية، ويراعي مصالح المواطنين، ويتعامل مع مشكلات الاقتصاد والتضخم والبطالة، الخ: "مراعاة مصالح الشعب وأن تكون مصلحة الشعب لها الأولوية في اتخاذ القرار أو سن التشريعات والقوانين .. سن القوانين التي تصب في مصلحة الفقراء محدودي الدخل".

ويشير المبحوثون إلى قصور في تعاطي وتفاعل البرلمان مع مشكلات المواطنين اليومية الملحة على نحو يفقده ثقة المواطنين. ومن هذه المشكلات، توفير احتياجات المواطنين الأساسية، وارتفاع الأسعار، وتردي الخدمات التعليمية والصحية، والبطالة، وتدني الرواتب، والإسكان، والمواصلات، ومشكلات الفقر، ومشكلات الريف، والتي من أبرزها الصرف الصحي والرعاية الصحية والبطالة وارتفاع أسعار الأسمدة ومستلزمات العملية الزراعية وانخفاض الأسعار التي تقررها الحكومة لشراء محاصيل زراعية من أبرزها القمح: "يراعوا الناس الغلابة ويحطوهم في الاعتبار .. الاهتمام بالريف مثل المدن من حيث الرعاية الصحية والمواصلات والمدارس .. زيادة نقدية المحاصيل الزراعية .. لازم البرلمان يساعد الناس في حياتهم ويهتم بهم وبما يحقق الفائدة لهم ويلمس معاناتهم".

ويفاقم من انحسار ثقة المواطنين في مجلس النواب أن أعضائه لا يكثرثون إلا بأصوات الناخبين لا باحتياجاتهم وتطلعاتهم، ولا يعبئون بأصوات الناخبين وهموم وتوقعهم إلى حياة كريمة وإنصاف وعدالة وحماية وحرية، ويكثرثون فقط بالسلطة والبقاء في المقعد: "محتاجين ينصفي ويجبلي حقي وييسر لنا حياتنا .. لا أتق فيه نتيجة اتخاذه قرارات فجائية دون اعتبار لأراء المواطنين". وحتى يستعيد مجلس النواب ثقة المواطنين المفقودة يتوقع المبحوثون مزيداً من الضمانات لنزاهة العملية الانتخابية خاصة ما يتعلق بتحييد المال السياسي ومواجهة ظاهرة شراء الأصوات والرشاوى الانتخابية، ويحقق ذلك التمثيل الصادق للناخبين في دوائرهم. كما يتوقعون شفافية فيما يتعلق بما يدور من نقاشات تحت قبلة البرلمان عن طريق العودة إلى إذاعة جلساته، وأن يتحرى أعضاء المجلس الصدق ويوفون بالوعود الانتخابية".

وتأتي الأحزاب السياسية في المرتبة العاشرة بنسبة ثقة مطلقة بلغت (٥٠,٣%)، وعبر (٤٤,٧%) من حالات البحث عن ثقة ضعيفة في الأحزاب السياسية. وتأتي نسبة الثقة المطلقة التي كشف عنها هذا البحث منخفضة إذا ما قورنت بالنسبة الواردة في نتائج الباروميتر العربي (٢٠١١)، وهي ٢٦,٩%، وتلك الواردة في نتائج مسح التحويلات العربية (٢٠١٤)، وهي ١٠,١%. ومع ذلك، جاءت نسبة الثقة في الأحزاب السياسية التي كشف عنها هذا البحث مرتفعة عن تلك التي خلص إليها بحث "مستويات الثقة في

المؤسسات الحكومية ومحدداتها"، إذ خلت عينة البحث من مبحوث لديه ثقة مطلقة في الأحزاب، وجاءت نسبة عدم الثقة المطلقة (٥٧,٥%) (أبو دوح، ٢٠٢١: ١٢٩).

ويُرجح أن ارتفاع نسبة الثقة في الأحزاب السياسية عام ٢٠١١ قد نجم عن الحراك الثوري في الخامس والعشرين من يناير، والذي أفضى إلى خروج مصر من حالة الركود السياسي التي عاشتها لعقود في ظل نظام مبارك إلى حالة من الحراك السياسي، وارتفاع المشاركة السياسية لجميع أطراف المجتمع. إذ قفزت نسب المشاركة في التصويت الانتخابي خلال انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١ إلى ٤٦% من إجمالي عدد الناخبين، وفق الإحصاءات الرسمية الصادرة عن اللجنة المشرفة على الانتخابات آنذاك. وقد أثرى ذلك بلا شك النظام الانتخابي والحزبي، وأعطى دوراً مهماً للأحزاب في تلك الفترة (جمال أسعد).

ويظهر أن غياب القيود التي كبلت بها السلطة التنفيذية الأحزاب قبيل ثورة يناير، وعتقت نمو النظام الحزبي قد منح الأحزاب حرية الحركة والتواجد في الشارع. وقد أكسبها ذلك مزيداً من ثقة المواطنين.

ومن المقطوع به أن الأحزاب السياسية تؤدي دوراً حاسماً في عملية تجميع المصالح واختيار الممثلين السياسيين. وتعد هاتان الوظيفتان أساسيتين في الديمقراطيات التعددية، وحتى في الديكتاتوريات والنظم الشمولية. إذ يتعذر تحاشيهما في السياسة المعاصرة. وتعد الأحزاب السياسية الأكثر نيلاً للارتياح وعدم الثقة بين المؤسسات والتنظيمات السياسية. والأحزاب مثل كل الكائنات الحية، تتدهور غالباً، وتصبح مصادر لاختلالات وظيفية خطيرة (Dogan, ٢٠٠٥: ٢٣).

والحقيقة أن أزمة الثقة التي تعانيها الأحزاب السياسية المصرية، وانحسار الثقة بها، هو جزء من أزمة عالمية. فبالإضافة إلى تراجع مشاركة المواطنين عالمياً، تفقد الأحزاب السياسية، بوصفها أساس نظام الديمقراطية التمثيلية، ثقة غالبية المواطنين. ويمثل ذلك إعادة تشكيل لطبيعة السياسات الديمقراطية. والبيّن أن ثمة مشاعر عداً ونفور متنامية من الأحزاب في الديمقراطيات الغربية. كما تنحسر الثقة في المؤسسات السياسية الأخرى عبر الديمقراطيات الغربية أيضاً. وتعد الأحزاب السياسية جزءاً لا يتجزأ من هذا النمط العام لتناقص الدعم السياسي. وتآكل الثقة بالأحزاب السياسية هو جزء من عرض عام يتضمن شكوكاً متنامية حيال الديمقراطية التمثيلية، والبحث عن أشكال ديمقراطية أخرى. ويمكن أن تحفظ الأحزاب بأدوارها المحورية في تشكيل الخيارات الانتخابية وتنظيم عمل العملية البرلمانية، لكن دورها الرئيس في نظام السياسات الديمقراطية يواجه تحدياً (٩٤٨، ٩٣٥، ٩٣٢ - ٩٣١: Dalton and Weldon, ٢٠٠٥).

ويرجع انحسار الثقة في الأحزاب إلى عدة أسباب منها التقلبات الانتخابية electoral volatility التي تعكس في الغالب خيبة أمل عدد كبير من الناخبين (١٣: ١٩٩٧، Dogan).

وتشير بحوث الثقة في الأحزاب السياسية إلى أن التعلق النفسي بحزب سياسي هو أحد مظاهر الانخراط السياسي political involvement. ويعكس التعلق النفسي بحزب سياسي أو التماهي والتوحد معه، عادة، اتجاهاً مستقراً منذ فترة طويلة وإيجابياً حيال حزب معين. ويقرر شميت Schmitt وهولمبيرج Holmberg، إن التعلق النفسي بحزب سياسي يدعم المعتقدات المرتبطة بالشرعية والثقة السياسية، ومن ثم يساعد على تكامل المواطنين واندماجهم في النظام السياسي. ويُفترض أن يمارس التعلق النفسي بحزب سياسي تأثيراً إيجابياً في ثقة المواطنين السياسية. وثمة دليل على أن المواطنين الذين يشعرون بتعلق نفسي بحزب سياسي معين يبدون مستويات مرتفعة نسبياً من الثقة السياسية، والثقة في الساسة والبرلمان، وكذا المحاكم والشرطة (Schnaudt, ٢٠١٩: ١٦٦).

وما دامت الأحزاب هي في ذاتها مؤسسات تمثيلية فإن التعلق النفسي بحزب معين لا بد وأن يعمل كعامل قبلي مؤثر في المؤسسات والسلطات التمثيلية مقارنة بالمؤسسات والسلطات التنظيمية. وتجد هذه الفرضية سنداً إمبريقياً لها في دراستي كوتزيان Kotzian (٢٠١١) وشنوديت Schnaudt (٢٠١٣)، وتلمح نتائجهما إلى حقيقة أن تأثير تعلق المواطنين النفسي بحزب سياسي يبدو أقوى بالنسبة للثقة في المؤسسات والسلطات التمثيلية لا التنظيمية (Schnaudt, ٢٠١٩: ١٦٦ - ١٦٧).

وتخلص نتائج هذا البحث إلى نتيجة مغايرة مؤداها أن للتعلق النفسي بحزب سياسي تأثير في مدى الثقة أو عدم الثقة في السلطات التنظيمية أيضاً، وذلك بالنظر إلى القيود والمكبات التي تفرضها السلطات التنظيمية على حركة الأحزاب السياسية ومناشطها وممارساتها على نحو يغيب دورها في إدماج المواطنين في النظام السياسي.

وتكشف البيانات الإثنوجرافية عن ضعف تعلق المبحوثين النفسي بالأحزاب السياسية بصورة تؤثر في ثقمتهم السياسية وتضعفها، وتؤثر تحديداً في ثقمتهم السياسية في المؤسسات والسلطات التمثيلية والتنظيمية. ويتبدى هذا الضعف في تأكيد غالبية المبحوثين على غياب دور الأحزاب عن الحياة السياسية، وتمني بعض المبحوثين إلغاء الأحزاب نظراً لتشكلها على أساس مصالح خاصة، واكتراثها بالشكل أو الحضور الشكلي أكثر من اكتراثها بالوصول إلى سدة الحكم، إضافة إلى مفارقتها للشارع وتطلعاته ومشكلاته، وعدم تبنيها النقد الذاتي منهجية للإصلاح: "ليس لها دور في الحياة السياسية .. نتوقع القضاء على الأحزاب السياسية .. الأحزاب الحالية لا أعترف بها

لأنها قائمة على مصالح خاصة فقط .. الناس عايزة أحزاب تعمل لمصلحة الجميع .. لا أهمية للأحزاب السياسية بيتكلموا من غير فعل، كله كلام وخلص .. الأحزاب السياسية قائمة على المظاهر".

وتتبدى مسببات انخفاض نسبة الثقة في الأحزاب السياسية في توقعات المبحوثين لدورها. إذ يتوقعون أن تتخلى الأحزاب عن تمثيلها مصالح وأيديولوجيا جماعة أو أقلية معينة. وهنا يشير ماتى دوجان إلى أنه من أسباب انهيار الأحزاب أنها تنظيمات للأقلية (Dogan Mattei, ٢٠٠٥: ٢٦). كذلك يتوقع المبحوثون ألا تكثر الأحزاب بأصواتهم فحسب، وإنما بأرائهم وتطلعاتهم وطموحاتهم.

ويحيل ذلك إلى مشكلة انفصال الأحزاب السياسية عن "اليومي" أو عن مشكلات وهموم الحياة اليومية للمواطنين، بصورة تُفقد هذه الأحزاب ثقة المواطن. ويتوقع المواطنون أن تولي الأحزاب اهتمامها لآراء المواطنين ورغباتهم، وأن تسهم في حل مشكلاتهم وتلبية احتياجاتهم، خاصة مشكلات واحتياجات محدودى الدخل والفقراء والمعدمين والعمال، وأن تمارس ضغطاً على السلطة التنفيذية أو المؤسسات التنظيمية وتدفعها إلى احترام حقوق الإنسان، وتحقيق المساواة والعدالة وكفالة الحرية الشخصية: "التصدي لفرض ضرائب على محدودى الدخل والدفاع عن العمال .. ترفض الغلاء والبطالة وتقف مع الشعب .. ويكون لها رأي في حل مشاكل المجتمع .. الاهتمام بالقرى التي تعاني الفقر والجهل والمرض .. دورها مساعدة الفقراء والمحتاجين".

البادي أن المبحوثين يتوقعون أن تكون انحيازات الأحزاب السياسية للمواطن العادي، لا للسلطات والمؤسسات التنظيمية والتمثيلية؛ بمعنى الانحياز للمواطن العادي وإعلاء مصلحته والمصلحة العامة، والدفاع عن المواطن، وتبني أصوات المواطنين ورؤاهم والسعي إلى نقلها إلى السلطات والمؤسسات التنظيمية والتمثيلية، وممارسة دور المراقبة والرصد لفعالية برامج الحكومة وممارساتها: "تقف في صف الشعب وتتكلم بصوت الناس اللي مش قادرة تتكلم، وكمان تدافع عن الغلبة .. وتحسين أوضاع المعيشة".

وتتعلق بعض توقعات المبحوثين بدوافع الأحزاب ومقاصدها، ومنها ضرورة المنافسة الجادة للوصول إلى السلطة، وتحويل مبدأ تداول السلطة إلى واقع، ودفع المواطنين إلى المشاركة، وطرح رؤى وتوجهات بديلة وتعبئة المواطنين لتأييدها. كذلك يجب أن تسيطر الأحزاب على الصراعات والتناقضات المحتدمة داخلها، وأن تتوخى أطرها الفكرية مبدأ فصل الدين عن السياسة: "لازم يكون ليهم دور قوي في المنافسة في الانتخابات .. فصل الدين عن السياسة لضمان استقرار الدولة .. غالبا ما تطغى المصالح الشخصية داخل الأحزاب".

نخلص مما سبق إلى أن الأحزاب السياسية في مصر تُجابه بعدم ثقة شديد لأسباب، كشفت عنها بحوث أخرى أيضاً، ومنها إيمان معظم المواطنين بأن الأحزاب لا تكثر بما يفكرون فيه،

ولا تستجيب بصورة كافية لمصالح واهتمامات الجماهير، وعدم ثقتهم في أنها تمثل مصالح الجماهير. وتتبدى هذه المشاعر بدرجة أكبر لدى الشباب.

ومن نتائج انخفاض الثقة في الأحزاب السياسية تراجع المشاركة في الانتخابات، وضعف الإقبال على التصويت. وللاستياء من الأحزاب السياسية تأثير مباشر على ملامح السياسية الانتخابية، والمشاركة في الأحزاب والانتخابات. وقد يكون لهذه المشاعر تأثيرات غائرة في تصورات المواطنين للحكومة والعملية الديمقراطية. كذلك ثمة ارتباط بين الثقة في الأحزاب، والرضا عن الطريقة التي تعمل بها الديمقراطية داخل الدولة. وتشير كثرة من البحوث إلى وجود ثمة ارتباط بين الثقة في الأحزاب، وأبعاد الدعم السياسي الأخرى. وتعد الثقة في الأحزاب مصدراً رئيساً للتقييمات العامة للنظام. ويسهم تآكل الثقة في الأحزاب السياسية في تشطي النظم الحزبية المعاصرة، ويشير سخريّة واسعة من الحكومة (٩٤٥، ٩٣١، ٢٠٠٥: Dalton and Weldon). وأخيراً، تتفق النظرية السياسية والجماهير المعاصرة على أن الأحزاب السياسية مكون ضروري بالغ الأهمية من مكونات العملية الديمقراطية. كما أن مساهماتها الايجابية لا خلاف عليها. وأن الديمقراطية بدون أحزاب يصعب تخيلها (٩٤٧، ٢٠٠٥: Dalton and Weldon).

وتأتي الميديا التقليدية في المرتبة الحادية عشرة بنسبتي ثقة مطلقة بلغتا (٤,٥%) بالنسبة للتلفزيون، و(١,٥%) بالنسبة للصحافة. وهي نسبة ثقة منخفضة للغاية إذا ما قُورنت بالنسبة التي كشف عنها الباروميتر العربي (٢٠١١)، وهي (٧٦,٦%)، وكذا النسبة التي كشف عنها مسح التحويلات العربية (٢٠١٤)، وهي (٢٦,٦%). ومع ذلك تبدو هذه النسبة مرتفعة إذا ما قورنت بنتائج بحث "مستويات الثقة في المؤسسات الحكومية ومحدداتها" (٢٠٢١)، والتي كشفت عن حلول وسائل الإعلام في المرتبة الأخيرة بنسبة عدم ثقة مطلقة بلغت (٦٢,٧%)، بينما لم تحصل وسائل الإعلام على أي درجة في الثقة المطلقة، وذلك نتيجة التدهور الملحوظ في مستوى الأداء الإعلامي والمهني خلال السنوات الأخيرة (أبو دوح، ٢٠٢١: ١٣٠). ويمكن الدفع بأن ارتفاع نسبة الثقة في وسائل الإعلام عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤ يرجع إلى تحرر وسائل الإعلام التقليدية بعد نجاح الحراك الثوري في الإطاحة بمبارك، وكذا المهنية التي غلبت على تناولها للقضايا الجارية، وإفساح المجال لبروز أصوات وتيارات متنوعة.

ومن المؤشرات على ضعف الثقة في الميديا التقليدية، والتي تكشف عنها نتائج هذا البحث، ارتفاع معدل الاستعمال اليومي للميديا الجديدة كمصادر يومية للأخبار والمعلومات، إذ بلغت نسبة مستعملي وسائل التواصل الاجتماعي (٦٨%) من حالات البحث، وربما يرجع ذلك إلى ما توفره الميديا الجديدة من إمكانيات للمواطنة الغاضبة أو "للمواطنين الغاضبين الساخطين". ويقول الكاتب الألماني كورت توتشولسكي Kurt Tucholsky في ثلاثينيات القرن المنصرم: "إن البشر لا يقدمون حلولاً للمشكلات، ولكن بالأحرى يتحاشونها". ويتبدى أحد الأشكال الحديثة "لتحاشي

المشكلات" في هروب كثرة من المواطنين إلى الميديا الجديدة. وقد تطورت "ميديا الجيل الاجتماعيّة" "generation social media" إلى نوع من المفهوم الجمعي لعروض الميديا مثل فيس بوك، وتويتر، ويوتيوب. والأكثر أهمية من الناحية السياسية ليست تلك المدونات التي تتناول الحياة الشخصية والتبادلات الخاصة على فيس بوك، ولكن بالأحرى: الأشكال الجديدة من الجماهير والحشود الإلكترونية cybermobbing التي قد تتحدى السياسة؛ والمسوح الإلكترونية online surveys التي ابتدراها وبدأها سياسيون؛ وعاصفة البذاءة والإساءة shitstorm - مصطلح طُرِح كمصطلح العام في ألمانيا - التي تضمنت حشوداً من رسائل البريد الإلكتروني المسيئة وتتضوي على تهديدات؛ وأخيراً أصبح المجهول Trolle إستراتيجية جديدة يتوسل بها الأشخاص مجهولوا الهوية وحاملوا أسماء وهويات زائفة، ويحاولون استفزاز وإثارة المواطنين والسياسيين كذلك (٢١ - ٢٠، ١٠، ٢٠١٨: von Beyme).

ويظهر أن قوة الميديا الجديدة متنامية. ولفقدان الثقة في الميديا التقليدية، الرسمية بخاصة، والفرار إلى الميديا الجديدة تأثيرات، منها أن الميديا الجديدة تهدد بتشكيل جماعات نقض واعتراض جديدة يصعب السيطرة عليها مقارنة بجماعات المصلحة القديمة. وقد وقع اختيار قواميس أو معاجم أكسفورد، في العام ٢٠١٦، على مفهوم "ما بعد الحقيقة" post-truth باعتباره مفهوم العام الدولي. وتوضح هذه الكلمة أن الرأي العام لم يعد يتسم بحقائق موضوعية، ولكن يحتكم بالأحرى إلى العواطف والآراء الشخصية، ويظهر دعاء جدد للحقيقة يقودون أحيانا إلى نوع من "الغوغاء". وتقود أشكال عدم اليقين الجديدة، أكثر من أي وقت مضى، إلى أشكال جديدة من الشك (٢٣ - ٢٢، ٢٠١٨: von Beyme).

وتكشف البيانات الإثنوجرافية، خاصة توقعات المبحوثين لإجراءات وتدابير تحسين الأداء الإعلامي، خاصة الرسمية منها، عن مسببات انخفاض نسبة الثقة في الميديا التقليدية، ومنها افتقارها إلى المصداقية والشفافية والموضوعية في نقل الأخبار أو توصيف الواقع، وافتقار معظم الإعلاميين للكفاءة والمهنية: "نشر الحقيقة كاملة وواضحة". ويتوقع المبحوثون مزيداً من ضمانات استقلال المؤسسات الإعلامية، ويحقق ذلك انحيازها للمواطنين وتعبيرها بصدق عن رؤاهم وأصواتهم، كما تضمن الموضوعية والبعد عن الأهواء الشخصية والمحاباة. وأخيراً، يُتوقع أن تعبر الميديا عن الواقع المعيش، ومشكلات المواطنين ومعاناتهم تعبيراً صادقاً. ومن شأن توافق الأداء الإعلامي مع توقعات المواطنين أنفة الذكر أن يكسب وسائل الإعلام الثقة المفقودة بدرجة كبيرة.

نخلص من كل ما سبق إلى أن الأداء المُدرَك للمؤسسات يحدد مستوى الثقة فيها. ويدعم ذلك فرضيات الاتجاه المؤسسي التي مؤداها أنه كلما كانت تقييمات المواطنين للأداء المؤسسي

إيجابية، كلما ارتفعت مستويات الثقة بالمؤسسات. وهكذا، ترتبط الثقة السياسية بتحقيق توقعات المواطنين ومطالبهم عن طريق الأداء الوظيفي للمؤسسات المختلفة.

المبحث الثاني: الثقة في المؤسسات التنظيمية الانضباطية، والمؤسسات التمثيلية: منظور مقارن

يكشف إمعان النظر في نسب الثقة في المؤسسات ومستوياتها، والتي عرض لها البحث، عن أنه برغم انخفاض مستويات الثقة في المؤسسات بعامة، فإن مستويات الثقة في المؤسسات والسلطات التمثيلية، مثل الأحزاب السياسية والبرلمان، والتي تهتم بصياغة السياسات العامة والقوانين والقواعد التنظيمية وإقرارها، منخفضة إذا ما قورنت بمستويات الثقة في المؤسسات والسلطات التنظيمية الانضباطية المسؤولة عن تنفيذ السياسات العامة. وتؤكد ذلك مؤشرات أخرى إضافية. فعند مقارنة هذين النوعين من المؤسسات، تنال المؤسسات والسلطات التمثيلية ثقة (١٣,٥%) من حالات البحث، بينما تنال المؤسسات والسلطات التنظيمية ثقة (٨٦,٤) من حالات البحث. وهنا يثور سؤالان على درجة كبيرة من الأهمية: الأول، هل يميز المواطنون بين المؤسسات والسلطات التمثيلية، والمؤسسات التنظيمية؟ والثاني، ما أسباب ارتفاع مستويات الثقة في المؤسسات التنظيمية مقارنة بمستويات الثقة في المؤسسات التمثيلية؟

تكشف نتائج البحث عن أن الحالات ذات المستوى التعليمي المنخفض لا تميز بشكل واضح المؤسسات التنظيمية والمؤسسات التمثيلية. كما أن ثمة تداخلاً مفاهيمياً لديهم بين السلطات التمثيلية والتنظيمية وأدوارها. وبالتالي، لا تميز هذه الحالات بين الثقة في أي منها. ويرجع البعض عدم التمييز بين الثقة في المؤسسات التنظيمية والتمثيلية إلى تمثيلات ثقافية موروثة تؤكد خضوع الثانية للأولى، وضعف الرقابة التي تمارسها الثانية على الأولى: "الموروث الثقافي إن المؤسسات كلها واحد وأنا لا نتق فيها".

البادي، إذن، أن الثقة السياسية يحددها موروث ثقافي عن هيمنة مؤسسات على أخرى، إلى جانب إخفاقات الأداء الراهنة. وتتفق النتائج التي أفاض في عرضها هذا البحث مع نتائج بحوث تربط بين انحسار الثقة في المؤسسات التنظيمية والتمثيلية وعدم كفاءتها، وإساءة استعمالها للسلطة، والمحسوبية، والمحاباة، والفساد (Dogan, ١٩٩٧: ٩). كذلك ينتج انحسار الثقة في المؤسسات عن تقييمات المواطنين السلبية المتعلقة بتوفر الخدمات العامة، وعدم رضا المواطنين عن الحكومة وتقييماتهم السلبية للاستجابة المؤسسية، وعن الاستياء من أداء البرلمان (Schnaudt, ٢٠١٩: ١٤٩). وأخيراً، أسهمت دوائر الاحتجاج والاضطراب السياسي التي اتسعت وبرزت بعد ثورة يناير في انحسار الثقة في غالبية المؤسسات التنظيمية والتمثيلية.

وتكشف نتائج المقابلات المفتوحة عن أن الشباب أقل ثقة في المؤسسات التنظيمية والتمثيلية مقارنة بكبار السن الذين أبدوا ثقة مرتفعة في المؤسسات التنظيمية الانضباطية. كذلك بدأ المتعلمون أقل ثقة من غير المتعلمين أو الأقل تعليماً في المؤسسات بعامة. وتتفق نتائج البحث مع نتائج البحوث التي خلصت إلى أن الطبقة الوسطى، وتحديداً شرائحها الوسطى والدنيا ذات المستوى التعليمي المرتفع، أكثر ارتياحاً في المؤسسات التنظيمية والتمثيلية مقارنة بالشرائح الاجتماعية الدنيا. إذ يتبدى اتجاه ارتياحي ناقد في الطبقة الوسطى حيث تسود روح ناقدة لجوانب القصور والخلل في المؤسسات وأخطائها (Dogan, ١٩٩٧: ١٨). ويصل كينيث نيوتن Kenneth Newton إلى النتيجة ذاتها: "إن الثقة الاجتماعية لا ترتبط بصورة واسعة قوية بمجموعة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العادية (الدخل، والتعليم، والطبقة، والنوع، والعمر، والسلالة، وسياسات اليمين واليسار، والوضع الوظيفي، والعضوية في تنظيمات طوعية)، ولكن ثمة ميل طفيف لها يوجد في بعض الأنماط الاجتماعية. ويتم التعبير عنها بصورة متكررة من خلال "الرابعين" في المجتمع، لا من خلال "الخاسرين" (Dogan, ٢٠٠٥: ١٤).

وبرغم غياب التمييز بين المؤسسات التنظيمية والتمثيلية فيما يتعلق بجدارة أو استحقاق الثقة، فإنه عند المقارنة بينها، تتال المؤسسات والسلطات التنظيمية الانضباطية، على نحو قد يثير الدهشة والاستغراب، ثقة أكبر من تلك التي تتالها المؤسسات والسلطات التمثيلية. ويرجع ذلك، من وجهة نظر غالبية المبحوثين، إلى أن المؤسسات التنظيمية الانضباطية تمتلك السلطة الفعلية وقادرة على تحقيق رغبات المواطنين وتوقعاتهم: "في أيديها الحل والربط وعارفة كل حاجة عن البلد.. وفي أيديها جميع المفاتيح وهي التي مسيطرة على الدولة .. لأنهم أصحاب سلطات فعلية ولهم دور قوى في تحقيق مصلحة الفرد.. المؤسسات التمثيلية ما يندش منهم غير كلام بس". وثمة مؤسسات تنظيمية بعينها غائرة التأثير في تقييم مستوى الثقة التي تتالها مقارنة بالمؤسسات التمثيلية، ومنها الجيش والشرطة والقضاء: "بنثق في المؤسسات التنظيمية عشان الناس في بلدنا بتحب وبتحترم الجيش والشرطة أكثر .. تحظى القوات المسلحة بثقة المصريين ومن بعدها كل المؤسسات .. وفيه ثقة في المحاكم".

كذلك ترجع الثقة في المؤسسات والسلطات التنظيمية إلى دورها في توفير حاجات المواطنين ومتطلباتهم، ومنها حاجات الأمن، والعدالة والفصل في النزاعات وإنصاف المظلومين وحماية الضعفاء، والغذاء، والرعاية الصحية، والخدمات التعليمية، وخدمات العون والحماية الاجتماعية، وغيرها من الخدمات التي تقدمها الإدارات الحكومية والمحلية. ويشعر المواطنون أن المؤسسات والسلطات التنظيمية أقرب إليهم وملامسة لمشكلاتهم وهمومهم وشواغلهم، وذلك على خلاف المؤسسات التمثيلية المكترثة بالتشريع والمنعزلة عن الواقع المعيش داخل جدرانها وأروقنها:

"المؤسسات التنظيمية علشان بتراعي مصالح الشعب، وهى اللي بتنفذ وتدير كل حاجة .. مؤسسات زي الجيش والشرطة والقضاء والخدمة المدنية الأقرب إلي المواطن .. المؤسسات التنظيمية لأننا نشعر بها على أرض الواقع والمواطن يتعامل معها مباشرة، ولأنها هي اللي حاسة بالناس .. التنظيمية لتواجدها وقربها من المواطنين، وتحظى بثقة أكبر من المواطنين لأن أغلبية الناس يلجأون إلي المحاكم والشرطة أكثر من البرلمان والأحزاب السياسية .. الشرطة تحمي الأفراد وتوفر الأمن والأمان للمواطن في كل مكان، والمحاكم تاخذ حق الضعيف من القوي، والتموين بيوفر حاجات غذائية ورغيف العيش .. المؤسسات التنظيمية بتشتغل لمصلحة الناس، أما المؤسسات التمثيلية بيشتغلوا لمصلحة أنفسهم بس".

وبناءً على ذلك، يمكن الدفع بأن تفاعل المواطن اليومي - اختلاطه اليومي بلغة المبحوثين - مع المؤسسات والسلطات التنظيمية الانضباطية وبيروقراطيتها، والبنية التحتية للخدمات التي توفرها، يكسبها ثقة أكبر من الثقة التي تنالها المؤسسات التمثيلية، ربما لأن المواطن في حياته اليومي يرى ويعاين نتائج أداء هذه المؤسسات لأدوارها مجسدة، كما يلمس تأثير جهود هذه المؤسسات في تيسير حياته اليومية. ويدعم ذلك ما يؤكد عليه أنثروبولوجيو الدولة المعاصرون من أن التفاعلات اليومية بين الأفراد وممثلي الدولة لا تشكل خيال الأفراد وتمثيلاتهم وتصوراتهم لماهية الدولة، لكنها تحدد مستوى ثقة المواطنين في مؤسساتها. إذن، تتشكل تمثيلات المؤسسات التنظيمية عن طريق التفاعل اليومي بين المواطنين وتلك المؤسسات.

وتدعم نتائج البحث التي تؤشر على تأثير التفاعل اليومي مع المؤسسات التنظيمية على مستوى الثقة السياسية تصورات ميشيل فوكو وبيير بورديو. فبرغم أن مفهوم الدولة الحديثة، خاصة مؤسساتها التنظيمية الانضباطية، يتحدد في أنها قوة ماحقة تجسد نوعاً من القوة الشاملة، فإن فوكو يؤكد تأثيرها كنوع من القوة يضيفي الفردية. وهو يعني بذلك أن الدولة تموضع ذاتها داخل فردية الإنسان وهويته. وتموضع الدولة، وفق تصور بورديو، خارج الأفراد وداخلهم. فالدولة ليست كياناً موحداً متجانساً مجرداً منفصلاً، لكنها تعمل في داخلنا وعن طريقنا. ويخترق فكر الدولة أدق جوانب حياتنا اليومية من ملء استمارة بيروقراطية، وحمل بطاقة هوية، والتوقيع على شهادة ميلاد، إلى تشكيل تفكيرنا اليومي وفكرنا. وهكذا يقبع العام في قلب ما نعتبره خاصاً بصورة بارزة، إذ تشيد الدولة النظام الاجتماعي ذاته - الجداول الزمنية، والميزانية، والتقويمات، وحياتنا اليومية كلها تنظمها الدولة - وتشكل تفكيرنا، على نفس المنوال. وتعد الفئات التي نعمل ونحيا بها، والممارسات التي نسميها، والكيفية التي ندرك ونقيم بها العمليات الاجتماعية، نتائج وآثاراً لتفكير الدولة وفئاتها ومقولاتها. وتشكل الدولة نظامنا الزمني (التوقيت مثلاً تأخيراً وتقديماً)، وكذا ذاكرتنا الجمعية. ونظراً لأن أساليب تفكيرنا،

والفئات التي نستعملها تصير متجذرة ومغروسة بعمق في لأشعورنا، فإنها تشكل هوياتنا الاجتماعية وأساليب التماهي (Loyal, ٢٠١٧: ٧٢ - ٧٣).

ويرجع المبحوثون ارتفاع مستوى الثقة في المؤسسات التنظيمية مقارنة بالمؤسسات التمثيلية إلى جوانب قصور تكشف عنها التمثيلات الجمعية، ومنها تغليب المؤسسات التمثيلية المصلحة الخاصة على الصالح العام. كما أن جهودها تستهدف فئات أو مناطق معينة (الدوائر الانتخابية). ولا تكثر المؤسسات التمثيلية إلا بأصوات الناخبين، وتبدو منفصلة عن الشارع وحياة المواطنين اليومية ومشكلاتهم وشواغلهم إلا قبيل إجراء الانتخابات البرلمانية. وإضافة إلى ذلك ثمة قصور بادي في الدور الرقابي المنوط بها: "الأحزاب السياسية لا تكثر إلا بتحقيق مصالحها بصرف النظر عن مصالح المواطنين .. مش بنشوف النواب إلا لو فيه انتخابات في إطار الدعاية لهم .. البرلمان ونوابه بيهتموا بمصالحهم بس". واضح أن ثمة تناقضاً بين أداء المؤسسات التمثيلية وتوقعات المواطنين. يتبدى ذلك في سوء تمثيل أصوات الناخبين، والانحياز للسلطة التنفيذية أحياناً، كما يتبدى ذلك في التباعد بين نواب البرلمان ومشكلات المواطنين اليومية: "يفترض أن يكون البرلمان أقرب إلى المواطن، نوابه من الشعب وعارفين مشاكل الناس".

نخلص من كل ما سبق، ووفقاً للمنظور المؤسسي، أن الأداء السياسي والاقتصادي للمؤسسات يدعم الثقة السياسية أو يقلصها. وتتبع الثقة السياسية من الكيفية التي من خلالها يدرك الأفراد ويتصورون عمل المؤسسات السياسية، واكترائها ومشكلاتهم اليومية، وتحقيقها مصالحهم وتوفيرها احتياجاتهم السياسية (Schnaudt, ٢٠١٩: ٢٢).

مناقشة النتائج:

كشفت نتائج البحث فيما يتعلق بالإجابة عن تساؤله الرئيس: هل ثمة تباين في مستويات الثقة في المؤسسات المختلفة؟ عن انخفاض في مستويات الثقة في المؤسسات بعامة، وإن جاءت مرتفعة، نوعاً ما، في المؤسسات الدينية (٧٨,٣%)، والقوات المسلحة (٧٨%). وبرغم انخفاض مستويات الثقة في المؤسسات بعامة، فقد جاءت نسب الثقة في المؤسسات التمثيلية منخفضة للغاية عند مقارنتها بنسب الثقة في المؤسسات التنظيمية الانضباطية (مجلس النواب ١٢,١%)، الأحزاب السياسية (٥%). ربما لانفصالها حياة المواطنين اليومية ومشكلاتهم وشواغلهم. وبذلك حققت نتائج البحث هدف استجلاء مستويات الثقة في المؤسسات التنظيمية الانضباطية، والمؤسسات التمثيلية من منظور تراتبي.

وفيما يتعلق بهدفي التعرف على المسببات والعوامل المؤثرة في الثقة في المؤسسات التنظيمية الانضباطية ومحدداتها؛ والتعرف على المسببات والعوامل المؤثرة في الثقة في المؤسسات التمثيلية ومحدداتها، خلصت نتائج البحث إلى أن الأداء المدرك للمؤسسات يفضي إلى انحسار الثقة وتآكلها. ويطغى على تقييمات المبحوثين للأداء المؤسسي التقييمات السلبية، وتصورات لوجود ثمة تناقض بين توقعات المواطنين، والأداء الوظيفي والفعلي للمؤسسات المختلفة. بتعبير

آخر، لا تتفق مدونة سلوك غالبية المؤسسات مع توقعات المواطنين المعيارية. وتشمل توقعات المواطنين للكيفية التي من خلالها ينبغي أن تعمل بها المؤسسات، من بين معايير أخرى، أن تكون عادلة، ومساواتية، وصادقة ونزيهة، وكفؤه، ومستجيبة لحاجات المواطنين وتوقعاتهم. كما أكدت النتائج وجود فروق في مستويات الثقة بين المؤسسات التنظيمية الانضباطية والمؤسسات التمثيلية، وهي فروق ناتجة عن الأداء السياسي والاقتصادي للمؤسسات، وتصورات المواطنين أو تمثلاتهم لعمل المؤسسات السياسية، ومدى اكتراثها بمشكلات المواطنين اليومية واحتياجاتهم. وتؤكد نتائج البحث أن خطورة انخفاض مستويات الثقة في المؤسسات تتمثل في أن تقييمات المواطنين السلبية لمؤسسات الدولة التنظيمية والتمثيلية، ومستويات ثقتهم بها، تجسد التصور الثقافي للدولة، أي تمثيلات الأفراد للدولة والتي يطغى عليها، نتيجة انخفاض مستويات الثقة، التمثيلات السلبية. إن الجماعات تطور معتقدات معيارية وقيماً تعكس الخبرات والاحتمالات اليومية وتتعامل معها، وتتشكل بالتفاعل مع مؤسسات الدولة ونواتج أداؤها. وتحدد هذه المعرفة المشتركة - التمثيلات الاجتماعية - اتجاهات الأفراد السياسية وثقتهم في المؤسسات (Scheidegger and Staerkle, ٢٠١١: ١٦٥).

ويؤدي تآكل الثقة في المؤسسات إلى الاغتراب والسلبية، وضعف المشاركة السياسية. كما يؤثر في مدى إذعان المواطنين وامتثالهم للقوانين، والتزامهم بدفع الضرائب، والثقة في بعضهم البعض، والسلوك التصويتي. وثمة تأثيرات أكثر خطورة منها الانسحاب من الدولة. وهو انسحاب قد يكون كاملاً أو جزئياً، وقد يتألف من سلوكيات مثل الامتناع عن التصويت، وعدم تولى الخدمات العامة، ورفض التسجيل في قواعد البيانات الحكومية؛ أو الانسحاب الفيزيقي (٢١ - ٢٠: van de Walle and Six, ٢٠١٤). ويدفع انخفاض مستويات الثقة في المؤسسات إلى المطالبة بتغيير الفاعلين السياسيين وسياساتهم على نحو يفضي إلى غياب الاستقرار. وذلك على النقيض من الثقة في المؤسسات التي تعزز دعم ومساندة النظام. لذلك يجب أن تكثرث الدولة برفع مستويات الثقة في المؤسسات المختلفة، وذلك بما يضمن الالتزام بالقوانين، والامتثال والإذعان الطوعي الذي يمثل مرتكز الديمقراطية، ويدعم الثقة الاجتماعية.

الهوامش

- ١ - Retrieved (٥ - ٨ - ٢٠٢٢) from, <https://dictionary.apa.org/open-ended-interview>
- ٢ - Retrieved (٧ - ٦ - ٢٠٢٢) from, http://www.benisuef.gov.eg/New_Portal/Statistics/stats.aspx
- ٣ Retrieved (٧ - ٦ - ٢٠٢٢) from, https://areq.net/m/%D٩%٨٢%D٨%A٧%D٨%A٦%D٩%٨٥%D٨%A٩_%D٩%٨٢%D٨%B١%D٩%٨٩_%D٩%٨٥%D٨%AD%D٨%A٧%D٩%٨١%D٨%B٨%D٨%A٩_%D٨%A٨%D٩%٨٦%D٩%٨A_%D٨%B٣%D٩%٨٨%D٩%٨A%D٩%٨١.html
- ٤ - <http://www.giza.gov.eg/areas/El-Haram/DisplayData.aspx>

٥ - خط الفقر القومي هو تكلفة الحصول على السلع والخدمات الأساسية للفرد/الأسرة.
 ٦ - نسبة الفقر المدقع تعرف بنسبة السكان الذين يقل استهلاكهم الكلي عن خط الفقر الغذائي - أي تكلفة سلة سلع غذائية تنسجم مع السلوك الاستهلاكي للفقراء وتوفر السرعات الحرارية والبروتينات اللازمة لقيام الفرد بالنشاط الطبيعي.
 ٧ - المجلس القومي للمرأة هو مجلس قومي حكومي، منشأ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٠، ويتبع رئيس الجمهورية. ويعمل المجلس على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالمرأة، ويهدف المجلس إلى توعية المرأة سياسياً. ومن أبرز اختصاصاته: اقتراح السياسة العامة للمجتمع ومؤسساته الدستورية في مجال تنمية شؤون المرأة وتمكينها من أداء دورها الاقتصادي وإدماج جهودها في برامج التنمية الشاملة؛ ووضع مشروع خطة قومية للنهوض بالمرأة وحل المشكلات التي تواجهها؛ وإبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بالمرأة قبل عرضها على السلطة المختصة، والتوصية باقتراح مشروعات القوانين والقرارات التي تلزم للنهوض بأوضاع المرأة. وإلى جانب المجلس القومي للمرأة هناك عدد من المنظمات غير الحكومية التي توجهها ذات الأهداف، من أبرزها المركز المصري لحقوق المرأة، ومؤسسة المرأة الجديدة، ومؤسسة قضايا المرأة المصرية، وجمعية نهوض وتنمية المرأة، ورابطة المرأة العربية، ومؤسسة المرأة والذاكرة، وغيرها.

٨ - Promoting gender equity to prevent violence against women, World Health Organization ٢٠٠٩, p. (٣). Retrieved (٣ - ٧ - ٢٠٢١) from, http://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10.665/44098/97892415097883_eng.pdf;jsessionid=FEA0901B61D7C0A73017F874E1698D90A?sequence=1

المراجع

أولاً، المراجع العربية:

- (١) أبو دوح، خالد كاظم (٢٠٢١). القوة الخفية في الاجتماع البشري: دراسة في الثقة وقوتها وفضائلها، القاهرة، النخبة للطباعة والنشر.
- (٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٢٠) تقرير التنمية البشرية: الأفق التالي، التنمية البشرية والأثروبوسين.

Retrieved (٩ - ٤ - ٢٠٢١) from,

<https://www.eg.undp.org/content/egypt/ar/home/presscenter/pressreleases/٢٠٢٠/human-development-report-٢٠٢٠--the-next-frontier--human-developm.html>

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (٢٠٢١). تقرير التنمية البشرية في مصر: التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار.

(٤) بولانتزاس نيكولاس (٢٠١٠). نظرية الدولة، ترجمة ميشيل كيلو، لبنان، التنوير للطباعة والنشر.

(٥) جمال أسعد، رامز، أثر الأحزاب السياسية على التحول الديمقراطي في مصر (٢٠١٣ - ٢٠١٥).

Retrieved (٧ - ٦ - ٢٠٢٢) from, <https://democraticac.de/?p=١٢٣١>

(٥) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٧). تقدير عدد السكان المصريين في الأقسام والمراكز وفقا للنوع ومحل الإقامة.

Retrieved (٦ - ٤ - ٢٠٢٢) from, <https://capmas.gov.eg/Admin/Pages/%٢٠Files/٢٠١٨٧١٦١١٣٥٨gov.pdf>

(٦) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢٠). النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة، الربع الأول، يناير / فبراير / مارس، إصدار مايو.

(٧) زايد، أحمد (٢٠٠٩). الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم: دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد، وزارة الدولة للتنمية الإدارية، القاهرة.

(٨) عبد الوهاب، أشرف (٢٠٠٦). التسامح الاجتماعي بين التراث والتغير، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة.

(٩) وزارة الصحة والسكان (٢٠١٤). المسح السكاني الصحي.

(١٠) المجلس القومي للسكان، بصيرة (٢٠١٦). تحليل الوضع السكاني، ديسمبر.

ثانياً، المراجع الأجنبية:

(١) Agrama Hussein Ali (٢٠١٥). Justice between islamic sharia and liberal law: Remarks on the Egyptian context, in, Altorki Soraya, *A companion to the anthropology of the Middle East*, Oxford, Wiley Blackwell.

(٢) Blind Peri K., Building trust in government in the twenty- first century: Review of literature and emerging issues. Retrieved (٩ - ١ - ٢٠٢٢) from, <https://www.semanticscholar.org/paper/BUILDING-TRUST-IN-GOVERNMENT-IN-THE-TWENTY-FIRST-of-Blind/f٩bfcdf٤c٥bb٠٤٢٢١٢b٧c٠٥c٦cf٦٩٥٥٣٩d٢ae٢٣٥>

(٣) Breustedt, Wiebke (٢٠١٨). Testing the measurement invariance of political trust across the globe: A multiple group confirmatory factor analysis, *Methods, data, analyses: A journal for quantitative methods and survey methodology (mda)*, vol. ١٢ (١): ٧- ٤٦. <https://doi.org/١٠.١٢٧٥٨/mda.٢٠١٧.٠٦>.

(٤) Case William (٢٠٠٥). Political mistrust in Southeast Asia, in, Dogan Mattei, *Political mistrust and the discrediting of politicians*, Boston, Brill.

(٥) Dalton Russel J. and Weldon Steven A. (٢٠٠٥). Public images of political parties: A necessary evil? *West European Politics*, vol. ٢٨ (٥): ٩٣١ - ٩٥١.

(٦) Dogan Mattei (١٩٩٧). Erosion of confidence in advanced democracies, *Studies in comparative international development*, vol. ٣٢ (١): ٣ - ٢٩.

(٧) Dogan Mattei (٢٠٠٥). Erosion of confidence in thirty European democracies, in, Dogan Mattei, *Political mistrust and the discrediting of politicians*, Boston, Brill.

- (٨) https://areq.net/m/%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9_%D9%82%D8%B1%D9%89_%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A9_%D8%A8%D9%86%D9%8A_%D8%B3%D9%88%D9%8A%D9%81.html
- (٩) http://www.benisuef.gov.eg/New_Portal/Statistics/stats.aspx
- (١٠) <https://dictionary.apa.org/open-ended-interview>
- (١١) <http://www.giza.gov.eg/areas/El-Haram/DisplayData.aspx>
- (١٢) Irena Schneider (٢٠١٧). Can we trust measures of political trust? Assessing measurement equivalence in diverse regime types", *Social Indicators Research (Soc Indic Res)*, ١٣٣(٣).
- (١٣) Ismail Salwa (٢٠٠٦). *Political life in Cairo's new quarters: Encountering the everyday state*, London, University of Minnesota Press.
- (١٤) Ismail Salwa (٢٠١٢). The Egyptian Revolution against the police, *Social Research*, vol. ٧٩ (٢), Summer.
- (١٥) Kuppinger Petra (٢٠٠٨). Political life in Cairo's new quarters: Encountering the everyday state, *American Ethnologist*, vol. ٣٥ (٢): ٢٠٦٩-٢٠٧٣.
- (١٦) Leah Shagrir (٢٠١٧). *Journey to ethnographic research*, Springer.
- (١٧) Lenard Patti Tamara (٢٠٠٨). Trust your compatriots, but count your change: The roles of trust, mistrust and distrust in democracy", *Political Studies*, vol. ٥٦: ٣١٢-٣٣٢.
- (١٨) Loyal Steven (٢٠١٧). *Bourdieu's theory of the state: A critical introduction*, Palgrave Macmillan.
- (١٩) Mishler William and Rose Richard (٢٠٠٥). What are the political consequences of trust? A test of cultural and institutional theories in Russia, *Comparative political studies*, Vol. XX, No. (X).
- (٢٠) Obeid Michelle (٢٠١٥). "States of aspiration": Anthropology and new questions for the Middle East, in, Altorki Soraya, *A companion to the anthropology of the Middle East*, Oxford, Wiley Blackwell.
- (٢١) Papakostas Apostolis (٢٠١٢). *Civilizing the public sphere: Distrust, trust and corruption*, Palgrave Macmillan.
- (٢٢) Power Timothy J. and Jamison Giselle D. (٢٠٠٥). Political mistrust in Latin America, in, Dogan Mattei, *Political Mistrust and the Discrediting of Politicians*, Boston, Brill.
- (٢٣) Promoting gender equity to prevent violence against women, World Health Organization ٢٠٠٩. Retrieved (٣ - ٧ - ٢٠٢١) from, http://apps.who.int/iris/bitstream/handle/1.660/44098/9789241597883_eng.pdf;jsessionid=FEA0901B61D7C0A73017F874E7698D90A?sequence=1
- (٢٤) Raffnsøe Sverre, Gudmand-Hoyer Marius, Thaning Morten S. (٢٠١٦). *Michel Foucault: A research companion*, Palgrave Macmillan.
- (٢٥) Ross Ashley and Escobar-Lemmon Maria (٢٠١١). The price of personalizing politics: Political distrust and economic performance in Latin America, ١٩٩٦-٢٠٠٦, *Electoral Studies*, ٣٠: ٤٠٦ - ٤١٦.

- (٢٦) Scheidegger Regis and Staerkle Christian (٢٠١١). Political trust and distrust in Switzerland: A Normative analysis, *Swiss Political Science Review*, ١٧ (٢): ١٦٤-١٨٧.
- (٢٧) Schnaudt Christian (٢٠١٩). *Political confidence and democracy in Europe: Antecedents and consequences of citizens' confidence in representative and regulative institutions and authorities*, Springer.
- (٢٨) Huyer Sophia, Campbell Bruce M., Hill Catherine, Vermeulen Sonja (٢٠١٦). CCAFS Gender and Social Inclusion Strategy. Retrieved (٣ - ٧ - ٢٠٢١) from, https://www.researchgate.net/publication/٣٢٣٤٠٢٣١١_CCAFS_Gender_and_Social_Inclusion_Strategy
- (٢٩) Teti Andrea, Abbott Pamela, Cavatorta Francesco (٢٠١٨). *The Arab uprisings in Egypt, Jordan and Tunisia: Social, political and economic transformations*, Palgrave, Macmillan.
- (٣٠) van de Walle, S. and Six. F. (٢٠١٤). Trust and distrust as distinct concepts: Why studying distrust in institutions is important". *Journal of Comparative Policy Analysis*, vol. ١٦.
- (٣١) van der Meer T. W. G. (٢٠١٦). Political trust and the "Crisis of Democracy", Oxford Research Encyclopedia, (politics.oxfordre.com). Oxford University Press.
- (٣٢) von Beyme Klaus (٢٠١٨). *From post-democracy to neo-democracy*, Springer.